A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/461
4 October 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
OCT 30 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون
البند ٨٨ من جدول الاعمال

تنمية الموارد البشرية لاغراض التنمية

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٢	٣
ثانيا - تنمية الموارد البشرية في التسعينات : المنظور الدولي	٣ - ٤٩	٣
ألف - "تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر" : ظهور فكر إنمائي جديد	١٠ - ١٤	٤
باء - النهج الإنمائي الجديد وسياسات المانحين	١٥ - ٣٤	٦
جيم - مساهمة المؤسسات التابعة للامم المتحدة	٣٥ - ٤٩	١١
ثالثا - الانشطة التنفيذية لمنظمات الامم المتحدة في مجال تنمية الموارد البشرية	٥٠ - ١٠٠	١٨
ألف - الانشطة الجارية	٥٣ - ٩٣	١٩
باء - اقتراحات الوكالة لتحسين تنسيق أنشطة تنمية الموارد البشرية	٩٤ - ١٠٠	٢٨
رابعا - التعاون الدولي في مجال تنمية الموارد البشرية : مسائل فعالية الانشطة وتنسيقها وتكثيفها	١٠١ - ١٣٣	٣٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ألف - فعالية الانشطة التنفيذية	١٠١ - ١٠٤	٣٠
باء - تكثيف التعاون	١٠٥ - ١١١	٣١
جيم - إمكانية توفير الموارد اللازمة لتمويل أنشطة الامم المتحدة في مجال التنمية البشرية	١١٢ - ١١٩	٣٢
دال - تحسين تنسيق الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة	١٢٠ - ١٣٣	٣٥

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩١/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ والمعنون "تنمية الموارد البشرية لاغراض التنمية" . وبموجب هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى الامين العام أن يقدم الى دورتها السادسة والاربعين تقريرا "عن تنفيذ هذا القرار ، بما في ذلك السبل والوسائل اللازمة لتعزيز تنسيقه لانشطة منظومة الامم المتحدة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية ، فضلا عن المقترحات المتعلقة بما يتخذه أعضاء المجتمع الدولي من اجراءات لزيادة تعزيز وتكثيف التعاون في هذا الميدان" .

٢ - ويعكس هذا القرار شاغلين لهما أهمية متساوية . ففي المقام الاول ، يوجد مفهوم منتشر على نطاق واسع مفاده أن الاحوال الاجتماعية متدهورة في كثير من أجزاء العالم وأن المرأة والطفل يتعرضان لمشاق خاصة . ثانيا ، يوجد ثمة ادراك جديد وهام بأن الموارد البشرية هي مفتاح التنمية ذاتها ، وأن الانفاق على الصحة والتعليم هو استثمار ضروري في مستقبل أي بلد . وهذا الادراك هو بدوره جزء من التركيز الجديد على التنمية البشرية ، التي يمكن النظر اليها باعتبارها عملية تهدف لا الى توسيع قدرات الفرد فحسب بل والخيارات المتاحة له في مجالات متنوعة كثيرة - لا سيما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية .

ثانيا - تنمية الموارد البشرية في التسعينات : المنظور الدولي

٣ - شكّلت نهاية عقد الثمانينات نقطة تحول في النهج الدولي المتبع تجاه عملية التنمية . فقد بدأ النظر الى الموارد البشرية على أنها أداة رئيسية في أنشطة التنمية وهدفا أساسيا لهذه الانشطة .

٤ - فلا يزال معظم البلدان النامية يواجه الفقر الشامل . ويبدو من الواضح أن بذل جهود إنمائية على مدى أربعة عقود لم يفلح في حل مشاكل التخلف الاقتصادي والحرمان البشري .

٥ - وفي كثير من النواحي ، أهدرت البلدان الصناعية أيضا فرصا كثيرة للتنمية في فترة ما بعد الحرب . فقد فشلت في تهيئة بيئة دولية أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ

بها ، وفي ايجاد ظروف مواتية غير تمييزية للعلاقات الدولية . وأهدرت موارد ضخمة في تمويل سباق التسلح . وأشركت كثيرا من البلدان النامية في خلافاتها الايديولوجية ، وأسهمت ، بطريق مشار أو غير مباشر ، في المنازعات الاقليمية والداخلية في البلدان النامية .

٦ - وقد تكشّف أن الآثار البيئية المترتبة على سياسات النزعة الاستهلاكية والسعي الجامح وراء النمو الاقتصادي بالغة الضرر . فقد وصل تردي البيئة في أماكن كثيرة الى حد يجعل مجرد بقاء أشكال كثيرة من الحياة على ظهر هذا الكوكب معرضا للخطر .

٧ - وقد ساهم الانفجار السكاني في أجزاء كثيرة من العالم في قيام الأزمة البيئية . ويُنظر الى قدرة البيئة على التحمل في بلدان نامية كثيرة على أنها مستهلكة ، واذا لم يتباطأ النمو السكاني فقد يؤدي الى تحول الأزمة البيئية الحالية الى كارثة في المستقبل القريب . بيد أنه لا يمكن وقف تردي البيئة في البلدان النامية إلّا اذا تم كسر الحلقة المفرغة التي شكّل فيها الفقر ، في آن واحد ، سبب ونتيجة الأزمات الديموغرافية والبيئية .

٨ - كما تعد الخبرة المتجمعة لدى المجتمع الدولي في معالجة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحالية في معظم البلدان النامية عاملا هاما في إعادة تقييم النهج المتبعة تجاه قضايا التنمية . فقد أعيد النظر ، على وجه الخصوص ، في سياسات التكيف الهيكلي لكي تأخذ الجوانب الاجتماعية في الاعتبار .

٩ - وأخيرا ، فإن التغييرات الاساسية الحاصلة في بلدان أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتكاليف الاجتماعية المترتبة على تحولها قامت بدور هام في إعادة تشكيل الفكر الدولي بشأن عملية التنمية .

ألف - "تنمية البشر بواسطة البشر ومن أجل البشر"[(١)] : ظهور فكر إنمائي جديد

١٠ - من الواضح أن قيام التنمية أساسا بواسطة البشر أنفسهم ليس اكتشافا جديدا ، ولكنه كان موضع تركيز أشد في الآونة الاخيرة . وليس من المبالغة القول بأن الفكر الإنمائي الاخير ، حسبما يتجلى ليس فقط في الخطب الرنانة للمنظمات الدولية والحكومات ولكن أيضا في سياساتها ، يختلف عن النهج السابقة في نواح متعددة .

فأولا ، من المسلّم به أن المشاكل الاجتماعية الكبيرة مثل الفقر وعدم المساواة وسوء التغذية واعتلال الصحة لا يمكن حلها فقط على أساس نهج تدرجية ، ولا يمكن ضمان قيام عملية تنمية حقيقية إلاّ بمعالجة القضايا الاجتماعية - السياسية والاقتصادية والبيئية في آن واحد .

١١ - ثانيا ، الاعتراف بأن البشر أنفسهم يشكلون عاملا رئيسيا للتنمية إنما يعني النظر الى الديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان بوصفها لازمة للتنمية المستمرة والمتوازنة .

١٢ - ثالثا ، يجري حاليا التوصل الى بعض التوافق في الآراء حول الدور الذي يضطلع به القطاعان الخاص والعام في عملية التنمية . ورغم الاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر دينامية واستجابة من القطاع العام للمطالب والاحتياجات الجديدة للمجتمع ، لا سيما من حيث الكفاءة الاقتصادية ، فإن الاخير يعتبر موردا أساسيا للسلع العامة ، التي تشمل استقرار الاقتصاد الكلي ، والهياكل الاساسية والعدالة الاجتماعية .

١٣ - وانعكس هذا التوافق مؤخرا في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع التي اتفقت بموجبها الحكومات على رأي مشترك بشأن الجهود الإنمائية الدولية ، وعلى تفسير مشترك للبيان وعلى فلسفة مشتركة . والاستراتيجية تنص على ما يلي :

"لا توجد وصفة عالمية تؤمّن النجاح للتنمية ، ولكن هناك تقاربا متزايدا في الآراء بدأ يظهر فيما يتعلق بالنهج الفعالة تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفيما يتعلق بالاسهامات التي يمكن أن يقدمها القطاعان الخاص والعام والأفراد والمؤسسات والحقوق والحريات الديمقراطية في عملية التنمية .

"... وإن تنمية الموارد البشرية وتنظيم المشاريع التجارية الحرة ، والابتكار والتطبيق النشيط للعلم والتكنولوجيا في اطار من الحرية السياسية ، واحترام حقوق الإنسان والعدل والإنصاف ، جميعها أمور أساسية وذات أهمية للنمو والتنمية" (٢) .

ورغم أن الاستراتيجية تعكس بعض الأولويات الجديدة المفهومة ضمنا من خلال التركيز الجديد على الموراد البشرية ، فإن مهمة ترجمة النهج الجديد الى سياسات محددة عملية وتلبية احتياجات فرادى البلدان قد بدأت الآن فحسب .

١٤ - وقد اعتمدت الاستراتيجية في وقت اتاحت فيه التطورات السياسية الأخيرة امكانية اضطلاع الأمم المتحدة بدور أهم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وطرحت مقترحات مختلفة بشأن طرق وسبل تنشيط أعمال المنظمة[٣] . فعلى سبيل المثال ، تضمن تقرير مبادرة ستكهولم بشأن الأمن والتوجيه العالميين ، المعنون "المسؤولية المشتركة في التسعينات" ، الذي صدر في نيسان/ابريل ١٩٩١[٤] ، مقترحات لتنشيط أعمال الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وأكدت المبادرة من جديد عدة أهداف لعام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بمسائل التنمية البشرية مثل التعليم الابتدائي ، والمساواة في التعليم بين البنين والبنات وصحة الأم والطفل[٥] . وبالمثل ، فإن تقرير لجنة الجنوب المعنون "التحدي الذي يواجه الجنوب" الصادر في عام ١٩٩٠ دعا الى قيام البلدان النامية بزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية[٦] والى اصلاح المؤسسات الدولية ، وقال إن "تعزيز دور الأمم المتحدة في ادارة الاقتصاد العالمي هو امتداد طبيعي لولايتها الأصلية المتمثلة في حفظ الأمن الدولي[٧]" .

باء - النهج الإنمائي الجديد وسياسات المانحين

١٥ - لن تتحقق رغبة البلدان النامية في الاسراع بتنمية مواردها البشرية إلّا اذا ضاعفت جهودها الداخلية ، الأمر الذي يحدث غالبا عن طريق إعادة توجيه الانفاق الحكومي . بيد أن تيسير العملية والتعجيل بها يتحققان اذا قدم مجتمع المانحين دعمه لها بالكامل .

١٦ - والتركيز المجدد على التنمية البشرية يعد الى حد ما ناتجا عن التغييرات السياسية العميقة التي حدثت في السنوات القليلة الماضية . فعلى الصعيد الدولي ، حل محل المناقشة العقيمة التي دارت في كثير من الأحيان حول نموذج التنمية المثالي ، نهج أكثر اتساما بالطابع العملي ، اذ يحاول تحسين أداء النظام الاقتصادي العالمي الموجود . ويوجه الاهتمام حاليا الى ايجاد السبل الكفيلة بضمان استفادة جميع البلدان والفئات الاجتماعية فيها استفادة كاملة من التقدم الاقتصادي ، وتحقيق تكامل أوثق بين كافة البلدان في هذا النظام[٨] . ويشير الطلب المقدم من الاتحاد

السوفياتي في تموز/يوليه ١٩٩١ للانضمام الى مؤسسات بريتون وودز الى رغبة هذا البلد في الاندماج تماما في الاقتصاد الدولي .

١٧ - وسيتناقص تدريجيا اعتماد الاقتصادات الاكثر تقدما - في الشرق والغرب - على المعايير الاستراتيجية في اتخاذ قراراتها الخاصة بالمعونة . ففي حين كان تقديم المساعدة في الماضي الى أنظمة حكم لا تحترم حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية الاساسية يمكن تبريره كجزء من الصراع العالمي المستمر بين نظامين متعارضين ، فإنه من المتعذر للغاية أن تحصل هذه المساعدة الآن على موافقة الهيئات التشريعية . علاوة على ذلك ، هناك دلائل تشير الى أنه قد يظهر بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو نهج مشترك أكثر تجاه قضايا التنمية . ففي الاتحاد الاوروبي ، تبذل ضغوط لإجراء تنسيق أوثق بين سياسات الدول الاعضاء في مجال التعاون الإنمائي[٩] ، وكذلك في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

١٨ - ورغم أن أهمية التنمية البشرية تُقدم أحيانا على أنها اكتشاف جديد ، فإن ذلك يضر بالمفهوم ذاته اذ يجعله يبدو كمجرد سياسة أخرى من سياسات التنمية التي يمكن أن يتبين بعد ذلك أنها غير وافية بالغرض . وواقع الامر أن أهمية المفهوم ، وضمان امتداد عمره كدليل للسياسة العامة ، إنما يكمن في افتقاره الى الاصالة ، وفي مطابقته أساسا للمعتقدات الاساسية لنظام موجه نحو السوق ، يعمل في ظل أحوال تسودها الحرية السياسية . وتمتد جذور المفهوم أساسا الى بداية الاقتصاد السياسي كميدان منفصل للدراسة والى السؤال الاساسي الذي طرحه الاقتصاديون التقليديون وهو - "ما الذي يخلق ثروة الأمم حقا؟" - والاجابات التي قدموها . وبدا من المعقول الى حد كبير لمؤسسي علم الاقتصاد الحديث أن البلدان تتمتع الآن "بالوفرة" لأن لديها سكانا متعلمين يتمتعون بالصحة لديهم القدرة على أداء جميع المهام الضخمة التي يقتضيها تقسيم العمل في المجتمع الحديث ، ولكن أيضا لانها أقامت مؤسسات شجعت مواطنيها على العمل بحرية في مجال الانشطة الاقتصادية ومكنتهم من ذلك[١٠] . أما الحكومات التي انفقت مبالغ كبيرة على "الأيدي غير المنتجة" أو حاولت التدخل بشدة في الادارة الاقتصادية للشركات فإنها لم تنهض بالرفاه الوطني[١١] .

١٩ - وطرحت نقطة هامة فحواها أن البلدان الديمقراطية تميل أكثر من البلدان الأخرى الى الاحتفاظ بجيوش أصغر حجما . وأن الانفاق العسكري لبلد ما يمكن أن يمنعه من الاستثمار على نحو واف في سياسة تستهدف تنمية الموارد البشرية . بيد أن هذا لا يشكل سوى جانب واحد لأهمية الاختلاف في شكل المجتمع وفي السياسة الإنمائية التي

ينتهجها . ففي بعض البلدان ، يجري توظيف أعداد كبيرة من الاشخاص لتعقب واعتقال من يرتكب "جرائم اقتصادية" تعتبر في أماكن أخرى أعمالا تجارية مشروعة ، ولتنفيذ لوائح بيروقراطية تعمل على تقييد التجارة . ويتمثل النشاط المناظر لذلك في تحويل جهود المواطن الى التغلب على مختلف العقبات القانونية والبيروقراطية التي تعترض ما يشكل عادة أعمالا تجارية مشروعة . علاوة على ذلك ، فإن روح المبادرة نفسها تصاب بالوهن في محاولة عدم الاصطدام بالسلطات .

٣٠ - وظهرت الاعتبارات الموصوفة أعلاه في بيان السياسة العامة الذي اعتمده أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، بالاشتراك مع البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي عند اجتماعهم في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ على مستوى وزراء التعاون الإنمائي ورؤساء الوكالات . وكان القصد من بيان السياسة العامة هو توجيه سياساتهم في مجال التعاون الإنمائي في التسعينات ، وقُدِّم كمساهمة في الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدن النامية[١٢] . وأكد البيان على ضرورة أن تدمج في الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والإنمائية :

"أهداف ومتطلبات تعزيز النمو الاقتصادي القابل للإدامة ، قصد تمكين مشاركة جميع أفراد الشعب على نطاق واسع في العمليات الإنتاجية وتقاسم الفوائد على نحو أكثر عدلا ، وكفالة استمرارية البيئة وتباطؤ النمو السكاني في البلدان الكثيرة التي يرتفع فيها هذا النمو الى حد لا يتيح اقامة التنمية القابلة للإدامة" .

وأكد بيان السياسة العامة أهمية تنمية الموارد البشرية والترابط بين النجاح الاقتصادي والحريات الديمقراطية :

"إن الاستثمار في البشر ضروري للنمو الاقتصادي ولتحقيق عدالة أشمل : ومن المطلوب إعطاء أولوية أعلى من أجل أن يتوفر ، على أوسع نطاق ممكن وبصورة مستديمة وفعالة ، التعليم والتدريب والرعاية الصحية الاساسية ، والائتمان والارشاد لصغار المزارعين ومنظمي المشاريع بمن فيهم النساء . ...

"وزيادة المشاركة النشطة للمرأة في عملية التنمية على جميع المستويات هي عنصر ضروري للتنمية المستمرة القائمة على المشاركة . ...

"إن التحول من اقتصاد مكبل بالتنظيم المفرط ، وبدولة قوية واحتكارات خاصة ، إلى اقتصاد تُحفز فيه الطاقات الانتاجية للبشر ويمكن أن تجد السبيل المشروع للتعبير عن نفسها ، يمثل تحديا معقدا . وهناك صلة حيوية ، تلقى الآن تقديرا على نطاق واسع ، بين النظم السياسية القائمة على الانفتاح والديمقراطية والمساءلة وكفالة الحقوق الفردية وبين التشغيل الفعال والمنصف للنظم الاقتصادية . ...

"ان أشكال التعاون الإنمائي التي تسهم في أن يُصبح اتخاذ القرار قائما على مزيد من المشاركة تشمل ... تشجيع التعاونيات والجمعيات المماثلة والمنظمات غير الحكومية ..." .

٢١ - وكان متوقعا أن يتم تكييف سياسات تقديم المعونة "للمساعدة في تنفيذ استراتيجيات المساعدة الإنمائية بصورة متسقة مع الاتجاهات التي تضمّنها بيان السياسة العامة" . وفي الوقت نفسه ، فإن هذا الاتجاه الجديد ينطوي على "استثمارات كبيرة في الهيكل الأساسي المادي والاجتماعي" ، كما أن بيان السياسة العامة ألزم البلدان المانحة بـ "السعي الى تحقيق مزيد من الزيادات الكبيرة في المستوى الإجمالي للمعونة" . غير أن "المناخ المواتي لزيادة حجم المعونة" يمكن أن يعزز عن طريق

"تحسين الظروف الاقتصادية (في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي) وزيادة الوعي بين الجماهير (في تلك البلدان) بالمشاكل المترابطة المتمثلة في الفقر والنمو السكاني والتدهور البيئي ، واعتماد سياسات وبرامج فعالة من جانب البلدان النامية للتصدي لهذه القضايا" .

٢٢ - وفي الوقت الراهن تشتمل سياسات المعونة لكل بلد على معايير يتجلى فيها بيان السياسة العامة . فمثلا ، تركز كندا على "التنمية السليمة بيئيا" وعلى أن "الاعتبارات المتعلقة بحقوق الانسان ستؤدي دورا مهما في تحديد استحقاق أي بلد للمعونة بصورة شاملة" (١٣) . أما الدانمرك فهي تؤكد بصورة متزايدة على

"دمج المسائل البيئية ، ومصالح المرأة ، وتعزيز الاحترام لحقوق الانسان في العملية الإنمائية ، وتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات غير الحكومية" (١٤) .

وفي وثيقة متعلقة بالسياسة العامة ، أوضحت هولندا أن

"الحرب على الفقر يجب أن تكون الهدف الاساسي للسياسة الإنمائية الهولندية في السنوات القادمة . وتكمن في صميم سياسة مكافحة الفقر ثلاثة خيارات استراتيجية مترابطة . وهي ، أولا ، الاستثمار في البشر ، ولاسيما الفقراء ، من أجل زيادة طاقتهم الانتاجية ؛ وثانيا ، تحسين الإمداد بالاحتياجات الاساسية ؛ وثالثا ، زيادة مشاركة الفقراء في عملية اتخاذ القرار السياسي ، وذلك مثلا عن طريق تعزيز المنظمات المحلية" .

وفيما يتعلق بمسألة المعونة الثنائية ، ذكرت وثيقة السياسة العامة أن أحد معايير اختيار أي بلد من البلدان هو

"مستوى الاتفاق مع سياساته . ويتصل هذا الاتفاق بكل من السياسة الاقتصادية والسياسة العامة في الميدان السياسي - الاجتماعي ، بما في ذلك سياسته في مجال حقوق الانسان ، وسياسته تجاه المرأة ، والقطاعات السكانية الضعيفة اجتماعيا ، والاقليات ، وسياسته في مجال البيئة"(١٥) .

٢٣ - ووثيقة السياسة العامة الهولندية هي واحدة من أحدث الوثائق التي أجرت تحليلا عميقا للنهج الذي تريد الحكومة اتباعه في مجال التعاون الإنمائي . وحكومات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تعيد النظر حاليا في سياساتها الانمائية ، ويوجد بينها اتفاق عام على العناصر الاساسية . وبالمثل ، فإن من المتوقع أن تنعكس الفلسفة الإنمائية للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في المواقف التي تتخذها تلك البلدان في مجالس ادارات الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، وأن تؤثر على مساهماتها التطوعية في برامج ومشاريع تلك الوكالات .

٢٤ - وقد تصدت اللجنة الإنمائية (اللجنة الوزارية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمعنية بتحويل الموارد الى البلدان النامية) بصورة مباشرة لقضيتين مهمتين تشكلان جزءا لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية هما : الحد من الفقر وتعزيز الدور الاقتصادي للمرأة في التنمية . ووافقت اللجنة ، في جلستها الاخيرة ، التي عقدت في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، على أن تناقش في جلستها التالية تنمية

الموارد البشرية في البلدان النامية . والاهتمام بتنمية الموارد ينعكس بصورة متزايدة في جدول أعمال البنك الدولي والمصارف الإنمائية الاقليمية . فمثلا ، قام مصرف التنمية الآسيوي في عام ١٩٨٩ ، بناء على توصيات مقدمة من فريق خارجي من الاقتصاديين العاملين في مجال التنمية (١٦) ، بإعادة النظر في سياساته التنفيذية وتحديثها في مجالات الصحة والسكان . وتضاعف التمويل المقدم للمشاريع التعليمية في عام ١٩٩٠ ثلاث مرات تقريبا عما كان عليه في عام ١٩٨٩ (١٧) . ومع أنه لم يتم تمويل أي مشاريع سكانية مستقلة ، فإن العناصر السكانية تكون جزءا من مشاريع قطاع الصحة والسكان . وكان هدف المساعدة التقنية الاستشارية في هذا القطاع هو تعزيز شراء وإدارة المعدات الصحية ؛ ووضع الخطط الصحية الوطنية ، وخطط القوى العاملة في القطاع الصحي وخطط تدريبها ؛ واستحداث خطط وطنية لتنمية الخدمات التي تقدمها المستشفيات ؛ وتمويل الدراسات الصحية . كما شملت المساعدة عقد حلقات دراسية في مجال الاستفادة من الخدمات الصحية في الريف وعن تمويل الرعاية الصحية .

جيم - مساهمة المؤسسات التابعة للأمم المتحدة

٢٥ - هناك أنواع مختلفة من المساهمات تقدمها منظومة الأمم المتحدة . ففي المقام الأول ، أصدرت بعض الوكالات تقارير مؤثرة جذبت اهتماما كبيرا وساعدت في توجيه جداول الأعمال العامة للتعاون الإنمائي نحو اتجاهات جديدة . ثانيا ، تؤدي هذه المساهمات وظيفة أساسية في رصد وتقييم التنمية الاجتماعية . ثالثا ، ترصد هذه المساهمات من خلال أنشطتها التنفيذية موارد ضخمة لدعم تنمية الموارد البشرية .

١ - الحوار الدائر بشأن تنمية الموارد البشرية

٢٦ - هناك وكالات متخصصة وهيئات كثيرة في منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بجانب أو آخر من جوانب تنمية الموارد البشرية وتحاول دائما أن تؤكد أولويته في عملية التنمية . غير أن القلق الشديد بشأن الإهمال الشامل للأبعاد البشرية في السياسة الإنمائية ظهر مرة أخرى خلال الأزمات التي تعرضت لها الكثير من البلدان النامية في الثمانينات . واضطرت الحكومات الى إجراء تخفيضات في عدد الوظائف وعمليات تكيف ، كانت ضحيتها الأولى غالبا هي ميزانيات الصحة والتعليم والرعاية الأساسية ، وذلك في نفس الوقت الذي اتجه فيه تأثير الأزمات الاقتصادية ذاتها نحو الإضرار بالفئات الفقيرة والضعيفة . وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشن حملة كبيرة لتوجيه الانتباه الى المعاناة المفروضة على الأطفال والأمهات والنساء والفقراء بشكل

عام . وتضاعفت الجهود في جهات أخرى في منظومة الامم المتحدة وفي البلدان المانحة ، وخلال سنوات قليلة استجابت برامج المؤسسات المالية الدولية المنفذة في إطار السياسة العامة . كما نشر برنامج الامم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي تقارير مهمة خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

٢٧ - وفي عام ١٩٩٠ ، أصدر برنامج الامم المتحدة الإنمائي تقريره الاول عن تنمية الموارد البشرية الذي تضمن دعوة بليغة الى اتباع نهج إنمائي محوره البشر وقدم فيه معيارا تقريبيا لتنمية الموارد البشرية "الرقم القياسي لتنمية الموارد البشرية" ، بيّن أن أداء بعض البلدان الغنية في مجالي محو الامية والصحة غير جيد ، في الوقت الذي تتقدم فيه بعض البلدان الفقيرة تقدما كبيرا بالمقارنة ببلدان أخرى عند نفس المستوى من الفقر(١٨) .

٢٨ - وكان الموضوع الرئيسي لتقرير تنمية الموارد البشرية لعام ١٩٩١ هو الجهود المشتركة لتمويل تنمية الموارد البشرية . وقد تضمن التقرير رقما قياسيا تقريبيا لحرية الإنسان . ودعا التقرير الى إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق العسكري في البلدان النامية ، كما انتقد الطريقة المتبعة في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب إهمالها للتعليم الابتدائي والصحة الاساسية والتنمية الريفية(١٩) .

٢٩ - وأكد التقرير على حاجة الكثير من البلدان النامية إلى إجراء اصلاحات سياسية من أجل تعزيز المشاركة الشعبية ، وبصفة خاصة من أجل : (أ) تشجيع الحرية الديمقراطية ؛ (ب) والدعوة الى تغليب المصالح العامة ؛ (ج) وتعويض الفئات القوية ، التي قد تنظم مقاومة بسبب تأثرها بإعادة تخصيص الموارد ؛ (د) وتقوية الفئات الاجتماعية الضعيفة عن طريق لامركزية اتخاذ القرار ؛ (هـ) وتحسين إمكانية وصول الفقراء الى الائتمان ؛ (و) وتنسيق الضغوط الخارجية(٢٠) .

٣٠ - وفي تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٩١ ، درس البنك مدى فعالية السياسات الوطنية بالنسبة للاهداف الإنمائية ، بما فيها الحد من الفقر أو القضاء عليه . وتشير النتائج التي تم التوصل اليها إلى أن أكثر السياسات فعالية هي تلك التي تشجع نمط نمو يستفيد بصورة فعالة من القوى العاملة ويستثمر في الوقت نفسه في رأس المال البشري من الفقراء . واستنادا الى النتائج التي أسفر عنها التقرير ، فإن الاستراتيجية التي ستتبع في توجيه جهود البنك الدولي من أجل تخفيض عدد الفقراء في البلدان النامية ستكون ذات شقين : (أ) تشجيع النمو الاقتصادي ذي

القاعدة العريضة لخلق فرص أمام الفقراء لإدرار الدخل ؛ (ب) وتعزيز إمكانية حصول الفقراء على الخدمات الاجتماعية الاساسية لمكافحة سوء التغذية وسوء الحالة الصحية ، والامية ، وارتفاع معدلات الخصوبة ، ونقص المهارات التي يمكن توظيفها في العمل . وجاء في التقرير :

"هذا النهج ذو الشقين هو الاستراتيجية الاساسية للحد من الفقر . والشقان كلاهما ضروريان . فالشق الاول يتيح للفقراء فرصا للاستفادة بأوفر مورد لديهم ، ألا وهو العمل . أما الشق الثاني فإنه يحسن فرصهم في تحقيق ظروف أفضل في الاجل القريب ويزيد قدرتهم على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تنشأ" (٢١) .

٢١ - وكان "تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩١" معنونا "التحدي الذي يواجه التنمية" (٢٢) . وقد خلص إلى أن التقدم التكنولوجي يشكل عنصرا رئيسيا في التنمية . وبناء على ذلك ، سيدعم البنك الدولي نقل التكنولوجيا لتكملة الاستراتيجية ذات الشقين المذكورة أعلاه .

٢٢ - وتماثل توصيات البنك الدولي ، في نواح عديدة ، توصيات برنامج الامم المتحدة الإنمائي . وتعتقد الوكالتان أنه من أجل اتاحة الفرص للفقراء وتمكينهم من المشاركة في النمو ، يتعين توجيه السياسات الوطنية نحو تحقيق ثلاث مهام عامة : (أ) تشجيع التنمية الريفية ؛ (ب) الهياكل الاساسية والخدمات العامة ؛ (ج) الاستثمارات العامة والاعانات الحكومية للمناطق التي تفتقر إلى الموارد ولكنها مكتظة بالسكان والتي تكون فرص النمو محدودة فيها (٢٣) .

٢٣ - وأكد البنك الدولي ، شأنه في ذلك شأن برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، على الحاجة إلى ترشيد الانفاق الاجتماعي وأوصى البلدان النامية بزيادة استثمارها في تنمية الموارد البشرية ؛ وتحسين نوعية وتكوين استثماراتها البشرية ، وتحويل الموارد من التعليم العالي إلى التعليم الاولي ، ومن نظم الرعاية الصحية العلاجية الباهظة إلى النظم الاولية .

٢ - رصد التنمية البشرية

٢٤ - تشارك منظمات الامم المتحدة بشدة في العمل على تحقيق مهمتين هامتين هما : (أ) رصد اتجاهات التنمية الاجتماعية و (ب) وضع وتحسين المؤشرات الاجتماعية .

٣٥ - وتواصل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة واللجان الإقليمية مراقبة التطورات في القطاعات الاجتماعية التي تهمها وتجري دراسات خاصة بشأن المشاكل الاجتماعية بناء على طلب الدول الأعضاء . وتساعد التقارير المنتظمة التي تصدرها سنويا في كثير من الأحيان ، على تركيز - ومواصلة - إيلاء انتباه المجتمع الدولي إلى المسائل الحادة بصورة خاصة وتؤيد سياسات معينة يؤثر تنفيذها على الكثير من جوانب التنمية البشرية . وعلى سبيل المثال ، تؤيد منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، في "حالة الاطفال في العالم" ، "التكيف ذا الملامح الإنسانية" وذلك استنادا إلى دلائل تدهور الانماط في صحة ورعاية الطفل . وكثيرا ما توفر الوكالات تحليلا مفصلا مع الاحصاءات التي تقدمها . وهذا هو الحال ، على سبيل المثال ، بالنسبة لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، في "المسح الغذائي العالمي" و "حالة الاغذية والزراعة" ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، في "حالة البيئة في العالم" ، ومنظمة الصحة العالمية ، في "تقرير الحالة الصحية في العالم" .

٣٦ - وتشمل تقارير الامانة العامة "الدراسة الاستقصائية عن دور المرأة في التنمية في العالم" التي أعدتها شعبة النهوض بالمرأة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، بمدخلات من هيئات معنية أخرى داخل المنظومة ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، في "حالة السكان في العالم" ، والتقرير التعاوني الذي يصدره المكتب الاحصائي بالامم المتحدة ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، وشعبة النهوض بالمرأة ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، وصندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن "المرأة في العالم في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ : اتجاهات واحصاءات" .

٣٧ - وفي بعض الحالات ، تكاد تتحدث الاحصاءات عن نفسها وبشكل اصدارها في حينه مسألة جوهرية لرصد الحالة الاجتماعية العامة في العالم . وهذا هو الحال ، على سبيل المثال ، بالنسبة للاحصاءات التي ينشرها المكتب الاحصائي بالامم المتحدة والفاو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية ، والتي تُستخدم ، بدورها ، كمدخلات في التقارير العامة عن التنمية البشرية التي ذُكرت أعلاه . وعلاوة على ذلك ، تنتج الخدمات الاحصائية في منظمة الامم المتحدة طائفة عريضة من المخرجات المنهجية التي ترمي الى تعزيز تحسين مدى توفر ومقارنة البيانات الاجتماعية لأغراض الرصد الوطني والدولي .

٣٨ - وفي داخل الامانة العامة ، تقوم ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ومكتب الامم المتحدة في فيينا برصد اتجاهات التنمية الاجتماعية في العالم . وتنتج

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية "تقرير الحالة الاجتماعية في العالم" كل أربع سنوات ، وتصدر تقريرا مؤقتا بعد انتاجه بعامين (٢٤) . كما تقوم ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية برصد اتجاهات السكان وتقديم تقارير بشأنها .

٣٩ - ويتولى مكتب الأمم المتحدة في فيينا مسؤوليات في العديد من المجالات الاجتماعية ، ولديه برامج خاصة للنهوض بالمرأة ، ومنع الجريمة والقضاء الجنائي ، والأسرة ، والشباب ، والمعوقين ، والمسنين ، ويتجاوز عمله الرصد ليصل إلى حد تقديم المساعدة في صياغة معايير دولية جديدة . ومما يتسم بأهمية خاصة المبادئ التوجيهية لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الإنمائية في المستقبل القريب . ويؤيد مكتب الأمم المتحدة في فيينا الأنشطة التنفيذية المضطلع بها لتعزيز قدرات البلدان على وضع وتنفيذ وتقييم السياسات والبرامج الاجتماعية .

٤٠ - وتُبلغ نتائج ما تقوم به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ومكتب الأمم المتحدة في فيينا من أعمال في المجال الاجتماعي ، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عادة عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية ، وبالتالي تُبلغ للجمعية العامة ، وتُبلغ بعض الأعمال للجمعية العامة مباشرة .

٤١ - وتساهم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بمساهمات قيّمة في وضع المؤشرات الاجتماعية . ومن الأدوات الهامة للترويج لهذا العمل "دليل المؤشرات الاجتماعية" الذي تصدره الأمم المتحدة . وخلال العقد الماضي ، تم التشديد في هذا المجال على وضع مقاييس تقدمية المنحى للظروف الاجتماعية ومستويات المعيشة ومؤشرات شاملة لعدة قطاعات بشأن فئات فرعية من السكان ، مثل المرأة . ويُضطلع باستعراضات شاملة عامة ، على سبيل المثال ، في برنامج مراقبة الأغذية والتغذية المشترك بين الوكالات الذي ترعاه اليونيسيف والفاو ومنظمة الصحة العالمية . وهناك مثل آخر على التعاون في هذا المجال وهو المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الاحصائي لوضع مؤشرات لقياس حالة البيئة .

٤٢ - وتشترك بعض منظمات الأمم المتحدة في وضع نظم قائمة على نماذج للمؤشرات الاجتماعية المتكاملة . وعملا بتوصيات المؤتمر الإقليمي الأول المعني بالفقر ، المعقود في قرطاجنة بكولومبيا في عام ١٩٨٨ ، يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمشروع مشترك لوضع نظام للمؤشرات الاجتماعية لتحسين قياس حالات الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي . وتساهم منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة في المشروع بتقديم مؤشرات تنطبق على نوعية السكن ، وإمكانية الالتحاق بالمدارس الابتدائية ، ومعدلات الإعالة .

٤٣ - ويتعاون المكتب الاحصائي بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية في وضع برنامج مشترك بين الوكالات لرصد تحقيق الأهداف الاجتماعية الذي اقترح لمساعدة البلدان النامية . وفي المرحلة الأولى من البرنامج ، قامت خمس بعثات بأعمال على أساس تجريبي لتقدير الحالة الراهنة لمدى توفر البيانات ذات الصلة بالرصد الاجتماعي وعلى وجه الخصوص في سياق شواغل التنمية ذات الأولوية التي حددتها الوكالات المشاركة في إطار ولاياتها المقررة والمؤشرات المتفق عليها دوليا في ميادين محددة .

٤٤ - ولدى مناقشة اللجنة الاحصائية للاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية في دورتها الخامسة والعشرين[٣٥] ، وافقت اللجنة الاحصائية على ضرورة بذل جهود متضافرة في منظومة الأمم المتحدة لتجميع المؤشرات اللازمة لتقييم العوامل البشرية والتأثيرات الاجتماعية للتنمية ، وذلك فيما يتصل بعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٣٦] .

٤٥ - ووضعت هذه المبادرة في إطار ترتيبات للتنسيق الدولي في مجال الاحصاءات وضعتها اللجنة الفرعية للأنشطة الاحصائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية . وتسعى لكفالة ما يلي :

(أ) وجود قدرات وبرامج احصائية مناسبة على الصعيد الوطني ، بما في ذلك جمع البيانات وتجهيزها وتجميعها ونشرها وتحليلها ؛

(ب) وفعالية استعراض وتنسيق طرق اختيار وتعريف المؤشرات اللازمة ، ووضع منهجيات احصائية أساسية لكفالة صحة النتائج وإمكانية مقارنتها وحسن توقيتها ؛

(ج) وتحليل ونشر مؤشرات يمكن مقارنتها والوثائق الداعمة لها على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي ؛

(د) وفعالية تعبئة وتنسيق الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف للتعاون التقني في مجال الاحصاءات لدعم النطاق الكامل لأنشطة الرصد .

٤٦ - وأيدت اللجنة الاحصائية هذه المبادرة ، في كل من دورتها الخامسة والعشرين ودورتها السادسة والعشرين ، كجزء من مناقشتها للاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية .

٤٧ - وأثناء المناقشة التي أجرتها اللجنة الاحصائية في دورتها السادسة والعشرين ، وافقت اللجنة على أن التحديات التقنية والتنظيمية والمتعلقة بالسياسات التي تفرضها احتياجات الرصد هي تحديات صعبة وأنه قد حان الوقت لاتخاذ اجراء عاجل بشأن الاضطلاع ببرنامج رئيسي في هذا الشأن . وقد لفتت الاتجاهات المعاكسة في التنمية البشرية في العديد من البلدان في العقد الماضي ، الانتباه مجددا إلى ضرورة تحسين الرصد والمؤشرات وأظهرت بوضوح ضرورة اتخاذ اجراء عاجل في هذا الصدد . ومن شأن اتاحة فرص جديدة وتجديد الوعي بالشواغل والتفاوتات الاجتماعية أن يدعم ويعزز الاضطلاع ببرنامج سليم للرصد . ولاحظت اللجنة وجود عدد من الانشطة والمبادرات الإقليمية التي يضطلع بها بالفعل والتي توفر ما يلزم من خبرة وزخم في ميدان الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ، مثل التقرير الاجتماعي السنوي الجديد عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الذي يتوازى مع التقرير الاقتصادي السنوي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

٤٨ - وأكدت اللجنة ضرورة عدم ارهاق البرامج والقدرات القطرية في مجال جمع البيانات وعدم الاضطلاع ببرامج جديدة قد تشكل ازدواجا أو تداخلا أو تنافسا مع برامج موجودة . ووافقت اللجنة على أنه من الجوهري توخي الدقة في اختيار الأولويات في العمل الاحصائي والاستفادة إلى الحد الاقصى من البيانات التي ولّدها برنامج تطوير القدرة الوطنية على اجراء الدراسات الاستقصائية للاسر المعيشية ، وبرنامج الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية الذي ترعاه وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ، والمشروع العربي القومي لتنمية الطفل الذي تنفذه جامعة الدول العربية ، وبرنامج مراقبة الاغذية والتغذية المشترك بين الوكالات الذي ترعاه اليونيسيف والفاو ومنظمة الصحة العالمية ، ودراسة قياس مستويات المعيشة ومشروع الابعاد الاجتماعية للتكيف ، اللذين ينفذهما البنك الدولي .

٤٩ - وناقشت اللجنة بالتفصيل أهمية التنسيق على المستويات الثلاثة التالية : بين المؤسسات داخل البلد ؛ فيما بين المنظمات الدولية على الصعيدين القطري والدولي ؛ وبين البلدان والمنظمات الدولية . وينبغي أن تشمل هذه الجهود ، في جملة أمور ، التنسيق والاتفاق بشأن اختيار مؤشرات الرصد وتحديد المواصفات التقنية لها . ولاحظت اللجنة مع القلق انه يتعين أن تتعامل الخدمات الاحصائية الوطنية مع مجموعة متعددة

من الوكالات المتعددة الاطراف والثنائية المهتمة بالمسائل الإحصائية ومسائل الرصد ، يتعامل الكثير منها مباشرة مع وزارات فنية أخرى في حكوماتها . وأوصت بأن تعمد المنظمات المشاركة في مجهود الرصد والتقييم الاجتماعيين ، إلى تكشيف ما تبذله من جهود لكفالة تحقيق أوسع مشاركة ممكنة في البرنامج وتقديم مساهمات له على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية ، وذلك بما يتسق مع كفالة تركيز الاولوية على مجموعة محدودة من المؤشرات واقترحت أن تعمل المنظمات والبلدان المشاركة معا لكفالة تحقيق أكبر ما يمكن من فعالية التكاليف في جمع البيانات وجدولتها وتحليلها من أجل المؤشرات المرغوبة وفي تنسيق التقارير الاجتماعية الدولية .

ثالثا - الانشطة التنفيذية لمنظمات الامم المتحدة في مجال تنمية الموارد البشرية

٥٠ - عززت مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، في الماضي القريب جهودها من أجل التنمية البشرية في مجالات اختصاصها . وكان من أهم أهداف جميع الانشطة التنفيذية تقريبا ، بما في ذلك العمليات الميدانية ، تكوين الطاقات الوطنية حتى تكفي المشاريع أو البرامج نفسها بنفسها . لذلك يشكل التدريب عنصرا هاما من العناصر المكونة لجميع المشاريع أو البرامج تقريبا . وينص على ذلك بوضوح تام أحيانا عندما تنقل مهارات محددة مثل المهارات التي يحتاجها مراقبو الملاحة الجوية أو مرشدو السفن في الموانئ . وفي حالات أخرى تكون المهارات الدقيقة المنقولة أكثر صعوبة في تحديدها . إلا أنه كلما انطوى مشروع أو برنامج على نقل التكنولوجيا ، فإن الجهود تبذل دائما للنهوض بالطاقات الوطنية خلال فترة عملياته .

٥١ - فداخل الامانة العامة ، مثلا ، هناك عنصر هام من عناصر عمل إدارة الامم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية وهو تعزيز طاقات النظراء الوطنيين في مختلف البرامج أو المشاريع . ويتم ذلك إما مباشرة أو بالاشتراك مع وكالات المنظومة .

٥٢ - وفيما يلي بيان بعمليات وكالات المنظمة وأنشطتها ، اعتمادا على مساهماتها الذاتية في هذا التقرير .

ألف - الانشطة الجارية

١ - منظمة الامم المتحدة للطفولة

٥٣ - تتناول الاهداف والاستراتيجيات الإنمائية من أجل الطفل في التسعينات ، التي أقرها المجلس التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للطفولة ، مسائل متنوعة تتراوح من تخفيض نسب الوفيات والإصابة بالامراض ، وتخفيض حالات سوء التغذية والحصول على الخدمات الاساسية في مجالي الصحة والتعليم ، إلى العناية بحاجات النساء والاطفال الذين هم في ظروف صعبة جدا . وكان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل قد أقر في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ خطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات بهدف تنفيذ الاهداف والاستراتيجيات . ويبرز بالخصوص الهدفان الرئيسيان التاليان :

"بحلول عام ٢٠٠٠ . تعميم توفير التعليم الاساسي للجميع وإكمال التعليم الابتدائي لما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الاطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي" ؛

"وتخفيض نسبة الامية بين الكبار إلى نصف ما كانت عليه في عام ١٩٩٠ ، على الاقل ، مع التركيز على محو الامية لدى النساء" .

٥٤ - إن التعليم الابتدائي أساسي لنماء الطفل . وقد أيد هذه الفرضية المؤتمر العالمي المعني بتوفير التعليم للجميع المنعقد في جومتين ، تايلند ، عام ١٩٩٠ ؛ واعتمدتها لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف وكذلك المجلس التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للطفولة . وتعمل منظمة الامم المتحدة للطفولة في الوقت الراهن على توجيه الموظفين الميدانيين لجعل نتائج مؤتمر جومتين فعالة . ويجري النظر حاليا في استراتيجية لعشر سنوات لتهتدي بها منظمة الامم المتحدة للطفولة في أنشطتها القطرية ، كما ستزداد المساعدة المالية بنسبة ٣٠٠ في المائة تقريبا خلال عقد التسعينات .

٥٥ - وإثر توصيات ١٩٩١ التي تقدم بها المجلس التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للطفولة ستعالج لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف مجالات الاولويات على النحو التالي : إقامة نظام مراقبة ، وضمان إتاحة التعليم والتدريب وتنمية طاقات الموظفين للبنات والنساء ، وتعزيز طاقات التخطيط ، وتعزيز الخبرات

الابتكارية ، ودعم أنشطة رعاية الطفل ، والاضطلاع بإعداد دراسة جدوى عن التوفير الشامل للمدخلات الاستراتيجية والعمل المشترك بشأن روح التعليم الأساسي ومضمونه .

٥٦ - نظرا إلى أن إرساء وسائل دائمة لتحقيق التعليم الأساسي تقتضي هياكل مكلفة ومعقدة ، ستعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة على دعم نهج وهياكل مؤقته ، في حين تكمل البلدان هذه الجهود بمدارس غير نظامية وغيرها من نماذج التعلم . وتشكل لجنة تطوير الريف البنغلاديشية مثلا الطريقة فعالة لتسهيل سبل تعليم الأطفال .

٥٧ - تشمل العناية بحاجات البنات حوافز لاجتذاب الفتيات إلى التعليم وتأخير الزواج .

٥٨ - تعمل برامج إنماء الطفل المبكر على إشراك الأسرة والمجتمع في إعداد الطفل للاستفادة من التعليم المدرسي النظامي وغيره من مصادر التعلم .

٥٩ - تعد الحكومات ، متابعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، برامج عمل وطنية لتنفيذ الالتزام ببقاء الطفل وحمايته ونمائه . ومن هذا المنظور ، تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة بوضع مبادئ توجيهية عامة لمساعدة الحكومة في تنمية برامج عملها الوطنية . وسيساعد في هذا المسعى المبادرة القطرية للتنمية البشرية المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة بفيينا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وستساعد الحكومات أيضا في إعداد استراتيجية تنمية بشرية للتسعينات .

٦٠ - تتعاون منظمة الأمم المتحدة للطفولة مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية على تطوير مجموعة من المؤشرات الاجتماعية ، بما في ذلك مؤشرات للالتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي ، ونسب معرفة القراءة والكتابة تقع ضمن أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية . وبهذا الصدد ، تشير منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى أنه لا ينبغي أن يصبح تحليل البيانات في القطاعات الاجتماعية مجرد عنصر لوضع سياسات القطاعات الاجتماعية ، بل ينبغي أيضا ، بالاقتران مع البيانات الاقتصادية القياسية ، أن يكون عنصرا لوضع السياسة الاقتصادية الكلية . وبالإضافة إلى ذلك ، يلزم البلدان ، لمراقبة التقدم الاجتماعي ، أن تتمكن من الاعتماد على آليات ملائمة لجمع البيانات وتحليلها ونشرها في الوقت المناسب .

٢ - برنامج الامم المتحدة الإنمائي

٦١ - يأخذ برنامج الامم المتحدة الإنمائي في آداء مهمته المتمثلة في البلدان النامية على تكوين طاقاتها الوطنية في مجال التنمية البشرية ، بنهج ثنائي ، فهو : (أ) يدعم البرامج والمبادرات الاخرى الرامية الى وضع الاشخاص في قلب عملية التنمية ، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجالات التعليم والمشاركة الشعبية والعلم والتكنولوجيا وإدماج المرأة في عملية التنمية ؛ (ب) يوفر التعاون التقني لحفز وإنشاء طاقات إنمائية وطنية ، فردية ومؤسسية معا ، في كل المجالات الإنمائية ذات الصلة بتحقيق غايات التنمية وأهدافها .

٦٢ - لأجل مساعدة الحكومات على تطوير منظور شامل لتنمية الموارد البشرية ، يدعم برنامج الامم المتحدة الإنمائي مبادرتين اثنتين : (أ) إعداد سلسلة سنوية من تقارير التنمية البشرية ، توفر أداة لتبادل المعلومات والآراء والخبرات للنهوض بالتنمية البشرية ؛ (ب) من قبيل متابعة التقارير ، إعداد وتفنيذ استراتيجيات قطرية شاملة للتنمية البشرية تدعو إلى تكامل الجهود المبذولة من قبل الوكالات باعتبار أن الاستراتيجيات ذات طابع جامع لقطاعات مختلفة أو مشترك بين القطاعات . وعادة ما تركز التقارير والاستراتيجيات والتقييمات القطرية للموارد البشرية ، التي تجري بين الحين والاخر ، على مسألة محددة وتنظر في الوقت نفسه في الربط بينها وبين مجالات الاهتمام الاخرى ذات الصلة . وقد عالج التقرير الاول تنمية الموارد البشرية ، في حين عالج الثاني بصورة أكثر تحديدا تمويل التنمية البشرية[٣٧] .

٦٣ - تشمل مساعدة برنامج الامم المتحدة الإنمائي في مجال التنمية البشرية أنشطة متنوعة تستهدف أغراضا مثل تخفيف حدة الفقر ، وإشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية ، وإدماج المرأة في التنمية ، ومشاريع القروض الصغيرة ، والعلوم والتكنولوجيا ، والتعليم الاساسي ، وبقاء الإنسان وصحته ومكافحة وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) .

٣ - منظمة العمل الدولية

٦٤ - يكمن مقصد منظمة العمل الدولية الاساسي في تعزيز فعالية كل من أنظمة التدريب المهني الوطنية والقوى العاملة الماهرة في القطاعات الوطنية ذات الاولوية . وتفطي ما تقدمه من مساعدة مؤسسات التدريب القائمة في المستوى الوطني أو

المحلي أو القطاعي . ويتناول برنامج التدريب المهني مشاكل السكان الريفيين ، والقطاع غير النظامي والفئات المحرومة ، مثل النساء والشباب الريفي العاطل عن العمل ، واللاجئين والعمال الكبار السن . كما ينهض البرنامج بسياسات تدريب وطنية شاملة وذلك بالمساعدة على تحديث أنظمة التدريب وتحسين كفاءتها وفعاليتها .

٦٥ - تهدف أنشطة منظمة العمل الدولية ، في إطار الاحتفال بعقد الامم المتحدة للمعوقين ، إلى تعزيز تساوي فرص التدريب والتشغيل المتاحة للمعوقين .

٦٦ - تشمل مجالات الاهتمام الاخرى المساعدة التقنية للبلدان الإفريقية لتعزيز المهارات التقنية والبحثة لدى الأشخاص المعنيين بإعادة الاعتبار المهني ، والمبادرة سنة ١٩٩١ إلى تنفيذ برنامج دولي للقضاء على تشغيل الاطفال ، ومواصلة توفير الخدمات الاستشارية في صياغة المشاريع في مجال تخطيط العمالة والقوى العاملة ومجالي العمل والسكان .

٤ - منظمة الاغذية والزراعة

٦٧ - تساعد منظمة الاغذية والزراعة ، بتحسين كفاءات سكان الريف والمجتمعات المحلية الزراعية ، على النهوض بأنفسهم من خلال أنشطة التعليم والإرشاد والتدريب ، وكذلك بتشجيع المنتجين الاوليين على تكثيف نشاطهم في عملية التصنيع الزراعي .

٦٨ - يشمل برنامج منظمة الاغذية والزراعة للمساعدة التقنية تطوير المعرفة والتكنولوجيا المحليتين ، وتعزيز طاقات الموظفين والمؤسسات على المستوى الوطني والنهوض باستعمال الموارد والمرافق المحلية . كما يلجأ أيضا ، حسب الاقتضاء ، إلى أساليب ومعدات تدريب أخرى ، وإلى تكنولوجيات الاتصال الحديثة والمرافق الحاسوبية الصغيرة .

٦٩ - تعتبر النساء والشباب الريفي من أهم المستفيدين المستهدفين أيضا ، علاوة على صغار الفلاحين . وتساعد هذه المجموعات من خلال تدريب القيادات وأنشطة التعليم غير النظامي .

٧٠ - تغطي الانشطة المنجزة ، بموجب البرنامج العادي ، التدريب الجماعي ومنح الزمالات والجولات الدراسية وبناء المؤسسات ويستفيد من أنشطة التدريب صانعو القرارات والمخططون والمدراء المحليون والمعلمون/المدربون والاخصائيون التقنيون ، وموظفو الإرشاد/التدريب الميداني وكذلك المنتجون الاوليون . وفي عام ١٩٨٩ تلقى حوالي ٠٠٠ ١٠٥ شخص تدريبا وقدمت زهاء ٠٠٠ ٣ منحة زمالة وجولة دراسية لبرامج دراسات عليا أو تدريب متخصص . كما نفذ أكثر من ٢٠٠ مشروع زراعي طالت عددا هائلا من المزارعين .

٧١ - تستفيد النساء الريفيات بصورة متزايدة من أنشطة التدريب الميداني . فقد ارتفع عدد المدربات من ١٠ في المائة من مجموع المدربين عام ١٩٨٢ إلى ٣٩ في المائة عام ١٩٨٩ . ويحصل الشباب الريفي على التدريب في كفاءات القيادات الزراعية والمهارات التقنية .

٧٢ - تسهم الجماعات السكانية الريفية في جميع جوانب تنفيذ المشاريع ، من تعيين المشروع إلى تقييمه . كما يسهم السكان أيضا في إرساء المؤسسات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية ، مثل التعاونيات ، وفي إدارتها اليومية .

٧٣ - يهدف برنامج عمل الغابات المدارية إلى الزيادة في الطاقات الوطنية من خلال برامج الغابات المجتمعية التي تضم ، أنشطة الإرشاد والتعليم والتدريب .

٧٤ - بعد اعتماد الاستراتيجية التي أقرها مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة العالمي لإدارة ومصايد الأسماك وتنميتها عام ١٩٨٤ ، يجري التدريب والحلقات الدراسية وإعداد وتوزيع المبادئ التوجيهية العامة ومعدات التدريب فضلا عن تبادل الخبرات في مجال إدارة مصايد الاسماك وتنميتها من أجل توعية المسؤولين في مختلف مستويات الحكومة وغيرهم من المستفيدين في قطاع مصايد الاسماك .

٧٥ - تعمل منظمة الاغذية والزراعة من المنظمات القائمة في المجتمع المحلي و/أو المنظمات غير الحكومية ، من أجل توسيع نطاق مشاركة السكان في مشاريع التنمية الزراعية ، والإرشاد والتعليم والتدريب الزراعي . وتتم أنشطة المنظمات غير الحكومية لدعم سياسات الحكومة الوطنية واستراتيجياتها وأنشطتها البرنامجية في ظل تنسيق الوكالات أو المؤسسات الحكومية المعنية .

٧٦ - فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية هي الآلية الوحيدة المشتركة بين الوكالات التي تتفاعل من خلالها منظمة الأغذية والزراعة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى حول مسائل تتصل بتنمية الموارد البشرية . ومن خلال الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالتعليم والعلم والتدريب في المجال الزراعي ، تعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وموظمة العمل الدولية في تعاون وثيق في مجال التعليم والتدريب الريفيين .

٧٧ - لدى منظمة الأغذية والزراعة علاقة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، تتصل بالأنشطة التنفيذية المتصلة بتنفيذ البرامج والمشاريع . وكذلك تعمل منظمة الأغذية والزراعة في تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفها وكالة منفذة للمشاريع التي يمولها هذا البرنامج . وتشكل تنمية الموارد البشرية عنصرا هاما في ٣٠ في المائة من هذه المشاريع . وفي مجال التعليم السكاني ، استمر تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الزيادة . كما تستمر المشاورات على نحو منتظم مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية في مجالات مثل مسائل الاستثمار ذات العلاقة بالإرشاد والتعليم والتدريب الزراعي ، وأيضا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن مسائل تتصل بالتعليم والتدريب البيئي .

٥ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٧٨ - التعليم والعلم أساسيان لإدامة عملية التنمية على المدى البعيد : بل ان جذور التنمية البشرية ضاربة في التعليم والثقافة . وتتركز أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتنمية الموارد البشرية في مجالات التعليم الاساسي والتعليم العالي والتدريب العلمي والتقني في العلوم الطبيعية والهندسية . كما أن لدى اليونسكو برنامجا هاما يحمل عنوان "إسهام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الدراسات الاستطلاعية وفي الاستراتيجيات المعنية بالتنمية" يعالج تنمية الموارد البشرية . ويحصل الاخصائيون في التنمية ، في إطار هذا البرنامج على مساعدة في شكل تدريب ، يغطي ضمن مسائل أخرى : (أ) استراتيجيات تنمية الموارد البشرية وخياراتها في التنمية القابلة للإدامة ؛ (ب) دور البعد الثقافي للتنمية في برامج التنمية ومشاريعها ؛ (ج) تكامل سياسات التنمية وحفظ البيئة على المستويين المحلي

والدولي ؛ (د) دور الدراسات الاستطلاعية في صياغة مشاريع التنمية وتنفيذها ؛ (هـ) الابتكارات المؤسسية لصالح التنمية .

٧٩ - وفي إطار العقد العالمي للتنمية الثقافية ، ستراعَى في خطط التنمية العوامل الاجتماعية - الثقافية . وتقدم اليونسكو المساعدة أيضا للبلدان في تعزيز قدراتها الوطنية في مجال الإدارة العامة من أجل التنمية ، وفي تحديد وإعداد مشاريع التعاون في مجالات اختصاص اليونسكو .

٦ - منظمة الصحة العالمية

٨٠ - تؤكد منظمة الصحة العالمية على ضرورة حصول البلدان النامية على أنواع وأعداد موظفي الصحة الذين تحتاج إليهم والذين يمكنها توفيرهم من أجل تنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتحقيق شعار توفير الصحة للجميع . وتساعد المنظمة البلدان النامية في تلبية احتياجاتها من الموظفين الصحيين والمؤهلين في مجالات العلوم والتقنيات والإدارة والقادرين على توفير أمثل المدخلات لتحقيق الهدف العام "توفير الصحة للجميع" .

٨١ - وتركز منظمة الصحة العالمية على إعداد الموارد البشرية اللازمة لجعل الأنشطة والخدمات الوطنية قابلة للاستمرار ذاتيا . وهي تكرس زهاء نصف ميزانيتها العادية المخصصة للموارد البشرية لدعم توفير الزمالات الدراسية ، بما في ذلك التدريب على البحث ، لا سيما في مجال الأمراض المدارية والتكاثر البشري ، وإلى حد أدنى ، في مجال مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز) .

٨٢ - وتوجه اهتمامها أيضا لتعزيز مؤسسات التدريب ، وتحسين منهجية التعليم وإعداد برنامج لمواد التعليم في المجال الصحي .

٨٣ - وتواصل منظمة الصحة العالمية تقصي اقتصاديات القوى العاملة في مجال الصحة . وتنصب عمليات تحسين إدارة القوى العاملة في المجال الصحي على شروط العمالة والتنمية الوظيفية ومتابعة التعليم ، وذلك لتأمين خدمة طويلة وتوسيع نطاق المعارف والمهارات والانتاجية .

٨٤ - وتقوم فكرة "تنمية القيادة اللازمة لتحقيق مبدأ توفير الصحة للجميع" على أساس المقدمة المنطقية القائلة أنه يمكن "للقادة" أن ينطقوا باسم القطاع الصحي

على أفضل وجه . كما يمكن للممرضات والمرشدات الصحيات استحداث هذه الأدوار القيادية . وفي سبيل ذلك ، تتعاون منظمة الصحة العالمية مع المراكز الوطنية لتنمية التمريض ، للمساعدة على توجيه المقررات الدراسية توجيها جديدا وتحسين نظم المعلومات وتطوير القيادة في مجال التمريض .

٨٥ - ولما كان التعليم الطبي يتغير بسرعة ، فإن منظمة الصحة العالمية تتعاون مع المراكز والمنظمات غير الحكومية في استحداث وسائل التقييم اللازمة للإسراع في تحليل الحالة ورصد هذه التغييرات . وينصب التشديد ، بالنسبة للمهنيين في مجال الطب ، النهج التعليمية مثل حل المشاكل في التعليم الأساسي والتعليم ما بعد الأساسي والتعليم المستمر .

٨٦ - وللمساعدة في زيادة عدد المدرسين والمواد اللازمة ، يقوم البرنامج الاقليمي لمواد التعليم في مجال الصحة بعقد اجتماعات وحلقات عمل تقنية وبإعداد منشورات فنية . ويشارك نحو ٣٠ بلدا ناميا في انتاج المواد المكيفة حسبما يلائم الظروف المحلية ، وذلك عن طريق التعاون في إجراء البحوث المشتركة وتبادل الموظفين والتدريب ، وتقاسم مواد التعليم والتعلم .

٧ - البنك الدولي

٨٧ - يتوقع البنك الدولي ، في عقد التسعينات ، تركيز استراتيجيته الإنمائية على الاستثمارات في مجال الموارد البشرية . وقد ازدادت نسبة الالتزامات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية ، بالفعل ، من ٣,٨ في المائة في ١٩٨٧ ، إلى ١١,٧ في المائة من مجموع التزاماته في عام ١٩٩٠ . وستتركز الجهود على : التعليم والسكان والصحة ، والتغذية والمرأة في التنمية .

٨٨ - وفي مجال التعليم ، سيتجاوز الإقراض ، على مدى السنوات الثلاث المقبلة ، ١,٥ بليون دولار في العام . وفي عام ١٩٩٠ ، تجاوز الإقراض من أجل التعليم بليون دولار ، وقد وُجّه ٤٠ في المائة من المشاريع في زهاء ٣١ مشروعا نحو تحسين التعليم الابتدائي والثانوي . ويؤكد العديد من هذه المشاريع على زيادة التحاق الفتيات بالمدارس .

٨٩ - ووضع البنك الدولي إطارا لدعم التعليم الابتدائي يتضمن تدابير لرفع مستوى البيئة التعليمية ولإعداد المعلمين وحفزهم وتعزيز المؤسسات المسؤولة عن نظم التعليم الوطنية . وسيركز هذا الإطار على ضرورة جعل التعليم أسهل منالا لجميع السكان ، وعلى تعزيز تمويل التعليم الابتدائي وزيادة المساعدات الواردة من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف ، بما في ذلك البنك الدولي .

٩٠ - وزاد البنك الدولي من قروضه المتصلة بالأهداف السكنية والصحية والغذائية في عام ١٩٩٠ ، بنسبة تناهز ٧٠ في المائة من مجموع القروض الممنوحة في عام ١٩٨٩ ، البالغة ٥٥٠ مليون دولار . وشملت المشاريع الصحية نحو ثلثي المجموع ، ولكن من المتوقع أن يزداد نصيب المشاريع السكانية والغذائية من الإقراض .

٩١ - ويسهم البنك الدولي ، أيضا ، في تنفيذ برامج قطاعية مثل : البحوث والتدريب في مجال الأمراض المدارية ، ومكافحة داء المذنبات الملتحية ، والتناسل البشري ، والأمومة السليمة ، وفرقة العمل من أجل بقاء الطفل ، والبرنامج العالمي المتعلق بمرض الإيدز ، واللجنة الفرعية المعنية بالتغذية ، التابعة للجنة التنسيق الإدارية في الأمم المتحدة .

٩٢ - وفي مجال دور المرأة في التنمية ، تركز الجهود على زيادة الإنتاجية والدخل الإقتصاديين . وتشتمل مجالات الأولوية على التعليم في المرحلة الثانوية ، وحماية الأمومة ، بما في ذلك تنظيم الأسرة والرعاية الصحية ، والتدريب الزراعي ، وإتاحة فرص الائتمان والدعم للنساء المقاولات ، وضمان الوصول إلى أسواق العمالة . وعلى إثر اعتماد البنك الدولي هدف إدماج "برنامج دور المرأة في التنمية" في المجالات الرئيسية لأنشطته ، أصبح ٤٣ في المائة من مشاريع عام ١٩٩١ يتضمن عناصر تتصل بدور المرأة في التنمية . وستستمر عمليات تقييم البنك الدولي لدور المرأة في التنمية على أساس بلد محدد وخطط عمله في تقييم دور المرأة المحتمل في التنمية الوطنية ، بما في ذلك السياسات التي تؤثر في الرفاه والإنتاجية والعوائق المؤسسية للتقدم .

٨ - صندوق النقد الدولي

٩٣ - لا تهدف الولاية الرئيسية لصندوق النقد الدولي إلى تنمية الموارد البشرية . فالصندوق يعمل على دعم جهود البلدان النامية من أعضائه لتحقيق نمو رفيع المستوى قد يمكنها من تحقيق تحسين ملموس لمواردها البشرية . وبرامج التكيف الهيكلي التي

يدعمها الصندوق موجهة نحو تحسين فعالية توزيع الموارد ، بما يساعد البلدان على تأمين الموارد اللازمة لبرامج التغذية والصحة والتعليم . على أن برامج الإصلاح يمكن أن تتسبب ، على المدى القصير ، في تخفيض مستوى معيشة الفقراء ، الذي هو منخفض بالفعل ، وبالتالي ، فمن الضرورة الاساسية بمكان أن تشتمل هذه البرامج على تدابير لحماية أكثر الفقراء فقرا وتأمين قدرتهم على ممارسة حياة منتجة . ولهذه الاسباب ، يتعاون صندوق النقد الدولي مع البلدان في تصميم وتمويل شبكات للضمان الاجتماعي ، تهدف إلى حماية أكثر المجموعات السكانية ضعفا .

باء - اقتراحات الوكالة لتحسين تنسيق أنشطة تنمية الموارد البشرية

٩٤ - إن الفترة التي انقضت منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٩١/٤٥ هي فترة قصيرة . ومع ذلك فإن مختلف وحدات الامم المتحدة آخذة حاليا بتنفيذ أهداف هذا القرار .

٩٥ - وتتعاون المنظمات تعاونا وثيقا ، خاصة في مجال أهداف محددة ، مثل إعداد "تقارير تنمية الموارد البشرية" برعاية برنامج الامم المتحدة الانمائي . ويجري تنسيق الانشطة التنفيذية حيثما تنجز الوكالات عملها بوصفها وكالات منفذة تمولها المنظمات الخاصة . فعلى سبيل المثال ، يقوم الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم الزراعي والعلوم والتدريب باستعراض العمل المشترك بين منظمة الامم المتحدة للزراعة والاغذية (الفاو) واليونسكو ومنظمة العمل الدولية في مجال التعليم الريفي وأنشطة التدريب ، كما تتناول فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية الانشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية لمختلف مؤسسات منظومة الامم المتحدة .

٩٦ - وتقدمت بضع مؤسسات باقتراحات ترمي إلى تحسين العمل التنسيقي في مجال تنمية الموارد البشرية . ويشير معظم هذه الاقتراحات إلى التنسيق في مجال اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية العامة بدلا من الإشارة إلى التنسيق الفعلي في الميدان . وبينت اليونسكو أنه يتوجب على لجنة التنسيق الإدارية ، عندما تتصدى للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، أن تستعرض ، كلما أمكن ذلك ، تنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال تنمية الموارد البشرية . وعلى غرار ذلك ، يمكن دعوة فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية ، والمعنية بالاهداف الانمائية الطويلة الاجل إلى إجراء دراسة وتقديم تقرير يتضمن توصيات ، لتنظر فيه لجنة التنسيق الإدارية .

٩٧ - وبالإضافة إلى ذلك ، رأت اليونسكو أن زيادة التعاون بين الوكالات يجب أن يفضي إلى ضمان حمل السياسات العامة على تعزيز إنشاء بيئة مؤاتية للصحة . وفي هذا المجال ، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد على نشر المعرفة بمختلف الخيارات المتعلقة بتحقيق حياة صحية ، استنادا الى خيارات تتصل بأساليب المعيشة والسلوك الشخصي .

٩٨ - وأشار برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى أعمال التنسيق الجارية ، بالفعل ، لإعداد "تقارير تنمية الموارد البشرية" . وتسهم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في هذه الجهود مع أوجه تباين طفيفة ، حسب الموضوع الرئيسي للتقرير . وتضطلع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) أيضا بدور تنسيقي في استعراض ما تستخلصه التقارير من استنتاجات ، ورسالات السياسة .

٩٩ - وقد كانت اللجنة الفرعية المعنية بالإحصاء التابعة للجنة التنسيق الإدارية ، والمكتب الإحصائي في الأمم المتحدة ، ووكالات الأمم المتحدة ، مثل اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، فعالة في اتخاذ مبادرات ترمي إلى تحسين القدرات الوطنية لإعداد احصاءات تتعلق بتنمية الموارد البشرية . ويتصل هذا النشاط اتصالا وثيقا ببرنامج القدرة الوطنية على الدراسة الاستقصائية للأسرة المعيشية ومشروع الفقر المدقع لأمريكا اللاتينية ومشروع الأبعاد الاجتماعية للتكيف . وتوجد ثمة وسيلة أخرى من وسائل التنسيق تتمثل في عملية برنامج القدرة الوطنية على الدراسة الاستقصائية للأسرة المعيشية ، التي هي حاليا قيد التنفيذ في عدد من البلدان النامية التي يتطلب فيها من مختلف المنظمات أن توفر مدخلات ، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية .

١٠٠ - وفيما يتعلق بزيادة التنسيق ، وجه برنامج الأمم المتحدة الانمائي الانتباه إلى الاحتياجات التالية :

(أ) التوصل إلى وضع تعريف مناسب لتنمية الموارد البشرية وللهدف الرئيسي لمشاركة السكان النشطة في التنمية ؛

(ب) وضع استراتيجيات قطرية شاملة ، متكاملة لتنمية الموارد البشرية . وينبغي للاستراتيجيات والمخططات الجانبية القطرية التي تنظر في احتياجات كل بلد على حدة ، أن تساعد الحكومات في عملية التخطيط والميزنة ، بينما تعمل أيضا على تيسير عملية التنسيق بين الجهات المانحة ، وتوفير الموارد . ويجري العمل بهذا النهج ، بالفعل ، في نحو ٣٠ بلدا وقد يقتضي إجراء عملية تقييم وتقدير ؛

(ج) إيجاد طرق ليس لتشجيع بناء الخبرات فحسب وإنما لتشجيع الاستخدام الملائم للمنضمين حديثا إلى قوة العمل ، أيضا ، على جميع المستويات ، ولتجنب الهجرة الخارجية وتسرب المؤهلين ؛

(د) رصد أنشطة منظومة الامم المتحدة لتدعيم أهداف تنمية الموارد البشرية . وينبغي أن يوضع تقرير عن إجراءات الامم المتحدة فيما يتصل بتنمية الموارد البشرية في منتصف فترة عقد التنمية الرابع ، يتضمن معلومات عن تنسيق الانشطة المتصلة بتنمية الموارد البشرية .

رابعا - التعاون الدولي في مجال تنمية الموارد البشرية : مسائل فعالية الانشطة وتنسيقها وتكثيفها

ألف - فعالية الانشطة التنفيذية

١٠١ - لقد أثبتت تجارب مؤسسات الامم المتحدة فعالية الجهود المشتركة . ويمكن رواية عدة أمثلة عن نجاح هذه التجارب تأييدا لهذا النوع من التعاون بين مؤسسات الامم المتحدة . ومن الامثلة على ذلك : مشروع مشترك بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي والغاو في أديدوان (غانا) يهدف الى القضاء على الفقر عن طريق تشجيع وتنويع اشتراك المرأة في الانشطة الاقتصادية ؛ وعدد من المشاريع المشتركة بين البرنامج الانمائي ومنظمة الصحة العالمية ، تهدف الى غرض مماثل ، ولكن يجري تنفيذها عن طريق إتاحة فرص اقتصادية لصغار منظمي المشاريع في بوليفيا وغواتيمالا وهايتي وهندوراس ؛ وبرامج مشتركة بين اليونسكو والبرنامج الإنمائي ، ومنظمة الصحة العالمية والبرنامج الإنمائي للوقاية من مرض الإيدز ومكافحته في بنغلاديش وتايلند[٣٨] . وقد كانت نتائج هذه الانشطة المشتركة جد مشجعة .

١٠٢ - وهناك طريقة أخرى لزيادة فعالية أنشطة الامم المتحدة ، تتمثل في دعم المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما المحلية منها ، في تنفيذ مشاريع وبرامج في مجال تنمية الموارد البشرية . ومن الامثلة عن نجاح مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الامم المتحدة "برنامج شركاء برنامج الامم المتحدة الإنمائي في التنمية" الذي يمنح المنظمات غير الحكومية منحا صغيرة ، بصفة خاصة ، من أجل الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل على مستوى القاعدة الشعبية[٣٩] . والبرنامج الإنمائي ، ولقد جرى برنامج الامم

المتحدة الإنمائي على تقديم الخبرة والأموال اللازمة لإشراك المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج محلية صغيرة ، إما بمفردها أو بالاشتراك مع وكالة حكومية ، واضعا في اعتباره أن المنظمات غير الحكومية أقرب الى الناس وأشد إدراكا للظروف المحددة السائدة ، في منطقة معينة من الوكالات الحكومية .

١٠٣ - ويتميز التعاون مع المنظمات غير الحكومية بوجه عام بعدة مزايا . فعن طريق تعاون هذه المنظمات ، يمكن تحديد احتياجات مجموعة مستهدفة في منطقة معينة من بلد مستفيد على نحو أدق ، ووضع ظروفها المحددة موضع الاعتبار . ويقلل المخاطر والخسائر المحتملة ، وتزداد الفوائد الممكنة ، بإشراك المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الحكم المحلية .

١٠٤ - والمشاركة المباشرة للسكان المحليين هي طريقة أخرى لتأمين حمل مشروع ما على إفادة مجموعة مستهدفة . كما أن مشاركة السكان في تصميم أو تعديل وتنفيذ المشروع الذي يستهدف تغيير حياتهم سيجعل هذا المشروع أسهل تقبلا نفسيا ، لأن جميع العوامل المحددة ، العوامل الثقافية والاقتصادية وغيرها ، قد وضعت ، فيه ، في موضع الاعتبار .

باء - تكثيف التعاون

١٠٥ - يوجد ثمة شرط سابق للتعاون المجدي ، وهو وجوب توفر الإرادة السياسية والالتزام لدى أعضاء المجتمع الدولي . وإذا ما توفر هذا الشرط ، أمكنت مناقشة الجوانب المتسمة بطابع تقني أبرز . وتؤيد ذلك ، كل الخبرات المكتسبة بعد الحرب في مجال التعاون الدولي .

١٠٦ - وقد توصل المجتمع الدولي الى اتفاق شفوي للآراء ، على الأقل ، بصدد ضرورة اتخاذ خطوات أكثر صلابة للقضاء على الفقر والجوع والتشرد وغيرها من (الآفات) الاجتماعية .

١٠٧ - تشكل الشروط الاضافية التي يفرضها مانحو المعونة ومؤسسات تمويل التنمية ، التي قد يسفر عنها النهج الجديد لتحقيق التنمية ، أحد مصادر القلق في كثير من البلدان النامية - وتشتمل هذه الشروط على مسائل من قبيل اصلاح السياسات العامة ، وتأييد المشاريع الخاصة صراحة ، وتحرير التجارة ، وحماية البيئة .

١٠٨ - وأحد الدروس المستفادة من المحاولات الرامية لربط التمويل الإنمائي بشرط اصلاح السياسات العامة هو أن الشروط لن تحقق أهدافها اذا كانت الحكومات تبدي ولاء كاذبا للسياسات ولا تلتزم بها حقيقة . وعلى النقيض من ذلك ، اذا كانت الحكومات ملتزمة بالسياسات فليست هناك ضرورة لفرض شروط على ما يبدو . وينبغي السعي للإقلال من اللجوء الى فرض الشروط ، والاكثار من تحسين علاقة المعونة بحيث تكون قائمة على الثقة المتبادلة والاهداف المشتركة .

١٠٩ - ويمكن للامم المتحدة أن تسهم في عملية بناء الثقة عن طريق عقد اجتماعات مخصصة واجراء مشاورات بين الاطراف المعنية . وفي هذا السياق ، يمكن أن تستخدم مؤسسات الامم المتحدة ، بشكل أكثر تواترا وأوسع نطاقا ، الاجراءات الثابتة التي يستخدمها حاليا برنامج الامم المتحدة الإنمائي بصورة ناجحة - ولا سيما اجتماعات المائدة المستديرة ، والمؤتمرات ، والمشاورات - التي تتيح للبلدان المتلقية امكانية المشاركة على قدم المساواة مع المانحين في تقرير الاولويات ، التي يتعين تحديدها ، وتوزيع الموارد وغير ذلك من الترتيبات المشابهة المتعددة الاطراف تحت مظلة الامم المتحدة .

١١٠ - كما يمكن للامم المتحدة أن تساعد أعضاء المجتمع الدولي على تحديد المجالات والمشاكل الاجتماعية الخطيرة التي يلزم معالجتها على أساس عاجل .

١١١ - وينبغي زيادة تعبئة الرأي العام العالمي لدعم الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في مجال التنمية البشرية ، وذلك من خلال نشر المعلومات على نطاق واسع . وقد أشارت معظم الدول الاعضاء الى أن عقد مؤتمر قمة اجتماعي يمكن أن يكون وسيلة فعالة لاجتذاب انتباه الجمهور ، وحشد المبادرات والموارد الخاصة من أجل شن هجمة دولية متضافرة على الفقر .

جيم - امكانية توفير الموارد اللازمة لتمويل أنشطة الامم المتحدة في مجال التنمية البشرية

١١٢ - ما برحت معظم مؤسسات الامم المتحدة تقدم المساعدة الى أفقر البلدان النامية التي تعتبر المستفيد الرئيسي منها . وفي عام ١٩٨٩ ، خُصص ٤٦ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية التساهلية لاقل البلدان نموا (A/46/206/Add.1 ، الفقرة ٦) .

١١٣ - ويدل التوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية الممولة من المنح التي تقدمها مؤسسات الامم المتحدة ، على أن الاهتمام الرئيسي قد تركز على القطاعات الصحية والزراعية والحراجة ومصائد الاسماك . وفي عام ١٩٨٩ بلغ مجموع نصيبها من اجمالي المساعدة الإنمائية الممولة من المنح ، ٤٣ في المائة (المرجع نفسه ، الفقرة ١١ ، الجدول باء - ٦) . إلّا أن الدعم المالي للبرامج والمشاريع السكانية والإنمائية العامة ، كان كبيرا نسبيا أيضا ، وقارب ١٣ في المائة من مجموع المنح الإنمائية . أما المنح الخاصة بكل من التربية والعلم والتكنولوجيا ، فقد كانت ضئيلة في عام ١٩٨٩ ، حيث بلغت نسبة كل منها ٣ في المائة .

١١٤ - ولم تقتصر المساهمة الاجمالية لمؤسسات الامم المتحدة في العملية التعليمية التي تقوم بها البلدان النامية على توفير منح مباشرة للتعليم . فقد ساعدت مؤسسات كثيرة تابعة للامم المتحدة البلدان النامية في عملية التعليم التي تقوم بها وذلك في مجالات التدريب ، والتعاون التقني ، وتوفير خبراء استشاريين للمشاريع الممولة من القروض والائتمانات . ويقدر أن مجموع نفقات منظومة الامم المتحدة على التعاون التقني قد وصل بعد ادماج هذه النفقات فيها في عام ١٩٨٩ الى ٣,٨ بليون دولار (المرجع نفسه ، الفقرة ١٣) . أما المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن توزيع وادارة الاموال المقدمة للتعاون التقني فهي البنك الدولي/الوكالة الإنمائية الدولية ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، الاموال الخارجة عن الميزانية ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، الميزانية العادية ، وصندوق الامم المتحدة للسكان .

١١٥ - وارتفعت التبرعات المقدمة من الحكومات ومصادر أخرى الى الانشطة التنفيذية المتعلقة بالتنمية وبرامج المساعدة الاخرى التي تقوم بها المنظومة ، بنسبة ٣٠ في المائة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ - من مبلغ قدره ٧,٢٥ بليون دولار الى ٩,٤٢ بليون دولار (A/46/206 ، الصفحتان ١٠ و ٣٢) . وارتفعت التبرعات المقدمة للانشطة التنفيذية وحدها - باستثناء مسائل من قبيل المساعدات المقدمة للاجئين والاغاثة في حالات الكوارث وصندوق البيئة التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة - بمقدار مماثل - من مبلغ قدره ٦,٥٧ بليون دولار الى ٨,٥٧ بليون دولار . إلّا أن الزيادة في التبرعات بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ بلغت أقل من ٤ في المائة .

١١٦ - وفي عام ١٩٨٩ ، زادت التبرعات المقدمة الى الوكالات المتخصصة والمتكافئة التابعة لمنظومة الامم المتحدة (منظمة العمل الدولية ، منظمة الاغذية والزراعة ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، منظمة الصحة العالمية ،

مركز التجارة الدولية ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، المنظمة العالمية للارصاد الجوية ، المنظمة البحرية الدولية ، منظمة الطيران المدني الدولية ، الاتحاد البريدي العالمي ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، وغير ذلك من المنظمات) بمقدار ٠,١١ بليون دولار عما كانت عليه في عام ١٩٨٦ ، بعد أن ارتفعت من ٠,٧٥ بليون دولار في عام ١٩٨٦ الى ٠,٨٦ بليون دولار في عام ١٩٨٩ . كما ازدادت خلال الفترة ذاتها التبرعات المقدمة الى صندوق البيئة التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة من ٠,٠٣ بليون دولار الى ٠,٠٤ بليون دولار .

١١٧ - وفي الوقت نفسه ، أي بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ - حدثت زيادة كبيرة - من ٢,٢٣ بليون دولار الى ٣,١٠ بليون دولار - في التبرعات المقدمة الى برنامج الامم المتحدة الإنمائي والصناديق التي يديرها والصناديق الاستئمانية التي يشرف عليها ، والى صندوق الامم المتحدة للسكان ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، وبعض الصناديق الاخرى التابعة للامم المتحدة . كما تمتعت مجموعة البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بزيادة في التبرعات : من ٣,٤٩ بليون دولار الى ٤,٦١ بليون دولار .

١١٨ - لكن مسيرة التبرعات في المستقبل مشكوك فيها . فبالرغم من أن بعض البلدان المانحة أعربت عن استعدادها لأن تخصص موارد أكبر لدعم جهود البلدان النامية الرامية الى تنمية الموارد البشرية ، فمن المرجح ألاّ تتيح الحالة المالية السائدة في كثير من البلدان المانحة امكانية اجراء زيادة كبيرة شاملة في تدفقات الموارد الى مؤسسات منظومة الامم المتحدة . ويبدو أن التركيز الرئيسي سوف ينصب على جعل المساعدة الإنمائية أكثر كفاءة وفعالية من حيث تأثيرها .

١١٩ - وتشير محصلة اجتماع مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي الذي انعقد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩١ الى أن البلدان المانحة تريد أن تركز مؤسسات الامم المتحدة جهودها على بناء القدرات الوطنية في عدة مجالات محددة : القضاء على الفقر من خلال مشاركة القواعد الشعبية في التنمية ؛ وحماية البيئة ؛ وتطوير الادارة ؛ والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛ ونقل التكنولوجيا ؛ وتعزيز دور المرأة في عملية التنمية . وفي عام ١٩٩١ ، أعلنت البلدان المانحة ، بغية دعم هذه الانشطة ، عن تبرعها بمبلغ قدره ١,٣ بليون دولار الى برنامج الامم المتحدة الإنمائي والصناديق المرتبطة به .

دال - تحسين تنسيق الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة

١٢٠ - يعلن ميثاق الامم المتحدة التوزيع العام للمسؤوليات داخل المنظومة وآلية رصد الانشطة التي تضطلع بها مؤسسات الامم المتحدة . وتأتي أوجه النقص الكثيرة في الاداء الحالي لمنظومة الامم المتحدة من التصميم الاولي للنظام نفسه . ولكن بالرغم من الانتقادات المتكررة الموجهة للمنظومة ، يبدو أن الدول الاعضاء مترددة في ادخال تغييرات مؤسسية .

١٢١ - وعلى الصعيد الاعلى ، يتم التنسيق بين مؤسسات منظومة الامم المتحدة عن طريق آلية لجنة التنسيق الادارية التي تتضمن عددا كبيرا من أفرقة العمل التي يعالج كثير منها مسائل تتصل بتنمية الموارد البشرية . وتعمل أفرقة العمل هذه بمثابة قنوات لتبادل المعلومات بين مؤسسات الامم المتحدة وتنسيق أنشطتها . فعلى سبيل المثال ، يجري تعاون وثيق ، من خلال اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية ، بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من وكالات الامم المتحدة الاعضاء في برنامج المراقبة المشترك بين الوكالات ، وذلك بشأن تنفيذ خطة عمل الامم المتحدة لمراقبة نقص فيتامين ألف والعمى التغذوي ، وبرنامج رصد تلوث الاغذية المشترك بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

١٢٢ - وتعكف فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية التابعة للجنة التنسيق الادارية التي ترأسها منظمة الاغذية والزراعة ، على دراسة آثار برامج التكيف الهيكلي على الفقراء الريفيين . ومن جملة مهام فرقة العمل هذه توفير محفل لمناقشة الانشطة التعاونية المشتركة بين الوكالات في ميدان التنمية الريفية . ومن الامثلة البارزة على التعاون المشترك بين الوكالات بعثات السياسات المشتركة بين الوكالات المتعددة الاختصاصات المنبثقة عن المؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . وشكلت فرقة العمل فريقين دراسيين هما فريق الرصد والتقييم ، وفريق مشاركة الشعب ، وفريقين عاملين يعنى احدهما بأثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقراء الريفيين ، والآخر بمساهمة الصناعة في التنمية الريفية .

١٢٣ - وفيما يتعلق بدور المرأة في عملية التنمية ، تتولى شعبة شؤون النهوض بالمرأة مسؤولية التنسيق المشترك بين الوكالات . وفي المجال المواضيعي للمستوطنات البشرية أنشئت وكالتان ، هما برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومركز الامم المتحدة

للمستوطنات البشرية ، فرقة عمل مشتركة لتسهيل التعاون التقني من أجل اعداد استراتيجيات وطنية للمأوى ، وتنفيذ مشاريع متعلقة بالسكن والخدمات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والاقليمي .

١٣٤ - وتعتبر وظائف الرصد والتقييم واستعراض الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات الأمم المتحدة إحدى وظائف مجالس ادارات المؤسسات ذاتها . فمنظمة الأغذية والزراعة ، على سبيل المثال ، ملزمة بتقديم تقارير مرحلية عن تنفيذ جميع خطط العمل والاستراتيجيات وسائر الاتفاقات المتعلقة بمنظمة الأغذية والزراعة ، الى مجالس ادارتها (مؤتمر ومجلس ولجان منظمة الأغذية والزراعة) ، وذلك على فترات زمنية منتظمة .

١٣٥ - وفي حالة وجود استراتيجية عالمية راسخة تماما لدى الوكالات ، مثل منظمة الصحة العالمية ، يقوم أعضاء المنظمة بأكملها برصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية . وعلى هذا الأساس ، فإن الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية الرامية الى "توفير الصحة للجميع" ، تُرصَد وتُقيَّم مرة كل سنتين عن طريق تطبيق ١٣ مؤشرا . وهذه المؤشرات تساعد على تقرير ما إذا كان شعار "توفير الصحة للجميع" قد اعتُمد كسياسة على أعلى مستوى رسمي في كل بلد ، وما إذا كانت الرعاية الصحية الأولية متوفرة لجميع السكان . وتشمل المؤشرات الأخرى في إطار تقييم الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية ، الوضع التغذوي للأطفال ، ومعدل وفيات الرضع ، والعمر المتوقع عند الولادة ، والإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين من الرجال والنساء ، والنسبة المئوية لما ينفق من الناتج القومي الإجمالي على الصحة ، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

١٣٦ - وبقدر ما يتعلق الأمر ببرمجة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ، توفر الأهداف العالمية للاستراتيجية الإنمائية الدولية ، بالصيغة التي وضعتها الهيئات الحكومية الدولية ، رؤية مستقبلية لأهداف وأولويات المجتمع الدولي في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي . وتوفر كذلك أساسا للتعاون المشترك بين المنظمات على الصعيد القطري ، وإطارا يمكن أن توثق بداخله على نحو أفضل الصلات بين التعاون التقني والاستثمار ، والأبعاد دون الإقليمية والإقليمية والعالمية للتنمية .

١٣٧ - وتشكل الخطط الإنمائية الوطنية ، أو وثائق السياسة العامة التي تحدد أهداف وأولويات التنمية الوطنية ، الإطار الأساسي الذي يوضَّح بداخله نطاق برامج المساعدة الخارجية . وتتولى الحكومات مسؤولية وضع هذه الخطط والأولويات . أما منظومة الأمم

المتحدة فيُتوقّع منها أن تستجيب لها في السياق المناسب . ويمكنها أن تشترك بصورة فعالة في إعداد وتنفيذ ورصد أهداف وغايات التنمية الوطنية ، مع مراعاة الأهداف والاستراتيجيات المحددة عالميا مراعاة كاملة . وفي هذا السياق تعتبر مصداقية السياسات والأهداف الوطنية أحد الشروط المسبقة الضرورية للحصول على دعم دولي موثوق به بنفس القدر ، وعلى تعاون أنشط من جانب مؤسسات الأمم المتحدة على الصعيد القطري .

١٢٨ - ويثير التنسيق والتعاون في الميدان مجموعة مختلفة من المسائل ذات الماضي الطويل . وقد عملت الأفرقة الاستشارية المنشأة تحت رعاية البنك الدولي والموائد المستديرة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على تحسين التنسيق بين المانحين ، والهدف من تعيين منسقين مقيمين هو تيسير التنسيق بين الوكالات على الصعيد الوطني . ومن أجل زيادة فعالية مؤسسات الأمم المتحدة ، أصدرت لجنة التنسيق الإدارية مؤخرا "مبادئ توجيهية بشأن دور وفعالية نظام المنسقين المقيمين" ، ومشروع "المبادئ التوجيهية لتحسين عمليات البرمجة" ، التي أحالها المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، إلى المنسقين المقيمين في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . وتنص هاتان الوثيقتان المنسق المقيم والأفرقة القطرية بما يلي :

- القيام "على الصعيد القطري ، بتعبئة قدرات منظومة الأمم المتحدة لضمان استجابة متكاملة لدعم الحكومات : وأثناء القيام بذلك ، يجب إيلاء عناية خاصة لتعبئة القدرات الضخمة للمؤسسات المالية والتقنية التي لا يوجد تمثيل خاص بها على الصعيد القطري" ؛

- إنشاء "أفرقة استشارية مشتركة بين الوكالات ، حسب الاقتضاء ، حول المواضيع الفنية ، وأن تكون الأفرقة بقيادة الوكالة ذات الصلة المباشرة أكثر بالموضوع" ؛

- دراسة "الأثر القطاعي المشترك للأهداف القطاعية المحددة لكل قطر على حدة . ومن أجل القيام بذلك على نحو مفيد ، من المهم أن يُحدّد عدد الأهداف القطاعية ، ولا سيما ما يتعلق منها بالسنتين أو السنوات الثلاث المقبلة" ؛

- كفالة "الاتساق المتبادل للأهداف القطاعية من ناحية الطلب على 'الموارد النادرة للغاية' اللازمة للوفاء بهذه الأهداف ، وهي موارد من المرجح أن تتمثل في توافر التمويل أو 'المدخرات' (الداخلية والخارجية على حد سواء)" ؛

- تخصيص وتعبئة ، "موارد إضافية عند الاقتضاء للاضطلاع بالأعمال التي ينطوي عليها ما ذكر أعلاه ، ولا سيما ما يتعلق بالدراسات والتحليلات القطاعية وتحديد الأهداف الخاصة بها"(٣١) .

١٢٩ - وهذه الجهود وغيرها التي تبذلها لجنة التنسيق الإدارية من أجل تعزيز تنسيق الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة تُبيِّن أن هناك جهدا قديما ومستمرا لتلبية الاحتياجات المعترف بها لتحسين التنسيق بصورة عامة ، الأمر الذي ينطبق أيضا على أنشطة تنمية الموارد البشرية(٣٢) .

١٣٠ - ومن الطبيعي ان تولي كل وكالة أولوية لاهتماماتها الخاصة وتسعى للحصول على اعتراف أكبر بأهدافها . ويعتبر هذا في بعض الأحيان شكلا من أشكال تنشيط التنافس الذي ينبغي الترحيب به حتى وإن تمخض عن بعض الازدواجية والتداخل ظاهريا .

١٣١ - وتتمثل مسؤولية الدول الأعضاء ، ومعظمها أعضاء في الوقت نفسه في مجالس إدارة عدة مؤسسات تابعة للأمم المتحدة ، في ضمان السَّير بتوجه مشترك صوب هدف مشترك ، والقيام بمشاريع تعاونية ، وتبادل تعاوني للآراء والمعلومات بين مؤسسات الأمم المتحدة .

١٣٢ - ومن المفيد إنشاء شبكات إضافية في إطار منظومة الأمم المتحدة تُمكِّن مديري البرامج من البقاء على اتصال مع بعضهم بعضا بصورة سريعة ومباشرة . وهناك في متناول اليد تكنولوجيا جديدة للمراسلات البريدية الالكترونية السريعة وغير ذلك من وسائل الاتصال ؛ وقد تم إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة من خلال اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات .

١٣٣ - والتطورات السريعة في ميدان الاتصالات ليست ألا وجها من أوجه التقدم التكنولوجي السريع . والوكالات المتخصصة المختلفة مجهزة على أفضل وجه لكي تواكب أوجه التقدم هذه ، وتكيف برامجها ومشاريعها لتلبية الاحتياجات المستجدة . ولا تقتصر

الحاجة الراهنة على بلوغ نوع من الكمال في مجال توحيد تنسيق وتخطيط أنشطة المنظومة ، التي يمكن أن تثير المشاكل المتأصلة في التخطيط المركزي ، وإنما في جعل المنظومة أكثر مرونة واستجابة للمتطلبات المستجدة . والمستوى الامثل للتنسيق هو الذي يتم تحقيقه بأقل تكاليف ممكنة من ناحية الوقت والجهد ، والذي يجعل مختلف أعمال المنظومة في ميدان التنمية البشرية أكثر فعالية وكفاءة . ويجب أن يكون من النوع الذي ينحصر فيه التنسيق بمجال محدد ويكون مرنا للغاية .

الحواشي

(١) انظر هولندا ، وزارة الخارجية ، إدارة المعلومات المتعلقة بالتعاون لأغراض التنمية ، A World of Difference: A New Framework for Development Co-operation in the 1990s (لاهاي ، آذار/مارس ١٩٩١) ، الصفحة ٤٠ .

(٢) قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥ ، المرفق ، الفقرتان ٧ و ١٥ .

(٣) انظر مثلا ، The United Nations in Development: Reform Issues in the Economic and Social Fields, A Nordic perspective (Final Report of the Nordic United Nations project) 1991 .

(٤) Stockholm Initiative on Global Security and Governance, Common Responsibility in 1990s ، (استكهولم ، السويد ، مكتب رئيس الوزراء ، نيسان/ابريل ١٩٩١) .

(٥) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٣ .

(٦) جاء في التقرير : "إن هناك دليلا على أن أسرع البلدان نموا في فترة بعينها وفي إطار فئة محددة من فئات الدخل الفردي هي عادة البلدان التي تتمتع بمستويات أعلى من المتوسط في مجال تنمية الموارد البشرية (لاسيما في مجال التعليم) في بداية الفترة . كما أن الاستثمارات الكبيرة في الموارد البشرية أفضت عادة الى التعجيل بأداء النمو بالمقارنة بالفترات السابقة لهذا الاستثمار ("التحدي الذي يواجه الجنوب" ، تقرير لجنة الجنوب (اكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) ، الصفحة ١٠١ من النص الانكليزي) .

الحواشي (تابع)

(٧) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٦٤ .

(٨) للاطلاع على تحليل أجري مؤخرا لآثار القبول العام للنموذج الإنمائي القائم على السوق ، انظر A World of Difference ، الصفحتان ٥٧ و ٥٨ .

(٩) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٦٤ .

(١٠) "إن الجهد (الذي يبذله الافراد عن طريق مسعاهم الشامل والمستمر دون انقطاع لتحسين أحوالهم) الذي يحميه القانون وتسمح الحرية بممارسته بطريقة تعود بأقصى نفع ممكن هو الذي حافظ على التقدم الذي أحرزته انكلترا نحو الوفرة والتقدم" . (آدم سميث (ثروة الأمم) The Wealth of Nations (١٧٧٦) الباب الثاني ، الفصل الثالث) .

(١١) "إن الدول الكبيرة لا تبتلى بالفقر أبدا بسبب إسراف وسوء تصرف القطاع الخاص ولكنها تبتلى بالفقر في بعض الاحيان بسبب إسراف وسوء تصرف الاشخاص العموميين ... فالدخل العام كله ، أو كله تقريبا ، يستخدم في معظم البلدان في الإنفاق على أيد غير منتجة . وهؤلاء الناس هم الذين يشكلون البلاط الضخم الفخم ... والاساطيل والجيوش الكبيرة" (المرجع نفسه ، الباب الثاني ، الفصل الثالث) . "إن شخصية التاجر والحاكم هما أكثر شخصيتين متناقضتين" (المرجع نفسه ، الباب الخامس ، الفصل الثاني ، الجزء الاول) .

(١٢) يرد بيان السياسة العامة في وثيقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التعاون الإنمائي في التسعينات : تقرير لجنة المساعدة الإنمائية لعام ١٩٨٩ (باريس ، ١٩٨٩) .

(١٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، تقرير التعاون الإنمائي لعام ١٩٩٠ (جهود وسياسات الاعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية) (باريس ، ١٩٩٠) ، الصفحة ١٤٣ .

الحواشي (تابع)

(١٤) المرجع نفسه ، الصفحة ١٤٤ .

(١٥) A world of Difference ، الصفحتان ١٤٥ و ٢٨٣ .

(١٦) انظر مصرف التنمية الآسيوي في التسعينات ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

(١٧) في المستقبل ، ستتضمن الأولويات في مجال التعليم ما يلي : التوسع في برامج محو أمية البالغين وبرامج التعليم الابتدائي وتعزيزهما ، وخصوصا بالنسبة للمرأة ؛ وتطوير الإصلاحات الهيكلية للتعليم الفني والمهني ، حسب الاقتضاء ؛ والتوسع في التعليم في المرحلتين الثانوية وما بعدها والنهوض به ؛ والمساعدة في تقويم حالات الخلل الصارخ في توزيع الموارد في النظام التعليمي وفي استعراض فعالية التكلفة في النظام ككل ؛ ووضع سياسات واستراتيجيات تعليمية مناسبة للبلدان الجزرية الصغيرة والبلدان الارخبيلية ، بما في ذلك البلدان غير الساحلية الصغيرة .

(١٨) برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تقرير تنمية الموارد البشرية لعام ١٩٩٠ (نيويورك وأكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) ، الصفحات ١٤-١٦ ، و ١٠٩ ، و ١٢٨ و ١٢٩ .

(١٩) برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تقرير تنمية الموارد البشرية لعام ١٩٩١ (نيويورك وأكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩١) ، الصفحتان ٨ و ٩ .

(٢٠) المرجع نفسه ، الصفحات ٧٠ - ٧٤ .

(٢١) البنك الدولي ، تقرير تنمية الموارد في العالم ، عام ١٩٩٠ ، الفقر (واشنطون العاصمة ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٠) ، الصفحة ٥١ .

(٢٢) البنك الدولي ، "تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩١ ، التحدي الذي يواجه التنمية" (واشنطن العاصمة ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩١) .

الحواشي (تابع)

(٣٣) البنك الدولي ، "تقرير تنمية الموارد في العالم ، عام ١٩٩٠ ، الفقر ..." ، الصفحات ٥٦ - ٧٤ من النص الانكليزي .

(٣٤) انظر ، على سبيل المثال ، "تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ١٩٨٩" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.89.IV.1) .

(٣٥) قدم المكتب الإحصائي بالامانة العامة للامم المتحدة ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، هذه المعلومات .

(٣٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ٣ (E/1989/21) الفقرة ١٣٩ ، و E/CN.3/1991/20 ، الفقرة ٤ .

(٣٧) برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية (نيويورك وأكسفورد . مطبعة جامعة اكسفورد ، أيار/مايو ١٩٩٠ و أيار/مايو ١٩٩١) .

(٣٨) برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ ، الصادر عن البرنامج الإنمائي ، شعبة المعلومات (أيار/مايو ١٩٩١) ، الصفحات ١١ و ١٧ - ١٨) .

(٣٩) المرجع نفسه ، الصفحات ١٣ - ١٥ .

(٣٠) برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ ... ، الصفحة ١ .

(٣١) في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، أحال المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي إلى المنسقين المقيمين مجموعة المبادئ التوجيهية الصادرة عن لجنة التنسيق الإدارية والمتعلقة بدور وفعالية نظام المنسقين المقيمين . وفي نيسان/ابريل ١٩٩١ ، أحيل إلى الممثلين المقيمين مشروع المبادئ التوجيهية ذات الصلة المتعلقة بتحسين عمليات البرمجة .

الحواشي (تابع)

(٣٢) مذكرة معلومات وتوجيه أوّلي للمنسقين المقيمين والافرقة القطرية بشأن أهداف واستراتيجيات التنمية للتسعينات ، رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ موجهة من المدير العام إلى جميع المنسقين/الممثلين المقيمين ، استنادا إلى تقرير فرقة العمل التابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) بشأن "أهداف واستراتيجيات التسعينات : الآثار التنفيذية للاستراتيجية الإنمائية الدولية الرابعة" (ACC/1991/OP/CRP.1) ، ١ آذار/مارس ١٩٩١ ، بالصيغة المنقحة فيما بعد من قِبَل أمانة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية في منظمة الامم المتحدة للطفولة .

- - - - -